الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2014

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2014

الموضـــــــــــوع

دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة حالة الجزائر للفترة (1963م-2013م)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود ومالية

إعـــداد الطـــالب(ة):

▪ **حنان معطـــار**

إشراف الأستـــاذ(ة):

▪ **فريـد عبـــة**

السنة الجامعية : 2013-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُواْ سُبحَانَكَ لَا علمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ﴾

سورة البقرة الآية﴿32﴾

شكر وعرفان

إن العبادة في الإسلام هي الشعور بالجهل أمام من أحاط بكل شيء علما اللهم علمنا معلم آدم وإبراهيم، علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علما سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، انك أنت العليم الحكيم.

بعد الحمد والشكر لله على التوفيق في إتمام هذا العمل المتواضع، أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل **فريد عبة** الذي تفضل بالإشراف على هذه العمل ومساعدتي بالمراجع والنصائح اللازمة لإتمام هذا العمل وتقديمه لملاحظات علمية قيمة فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ تاغلابت عبد الغاني الذي أفادني بنصائحه فبارك الله فيه وجزاه كل خير كما لا أنسى الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذا العمل المتواضع، فلهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعطيهم من فيض نعمه ...وأن يوفق الجميع إلى ما يحبه ويرضاه

دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر للفترة (1963-2013)

الملخص:

تعتبر مسألة تنمية الصادرات خارج المحروقات من بين المسائل المهمة التي تسعى أغلبية الدول لإدراكها خاصة الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لدعم نموها الإقتصادي.

والجزائر ككل الدول تعمل جاهدة على تنويع صادراتها والإبتعاد عن الأحادية في التصدير (الإعتماد على النفط)، وذلك من خلال تسطير استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات بإدخال جملة من الإجراءات والسياسات حيز التنفيذ عن طريق تحرير التجارة الخارجية وتطبيق آلياتها.

ورغم إجراءات التحرير والإصلاح التي باشرتها الجزائر إلا أن صادراتها تكشف مدى هشاشة إقتصادها بتبعية تجاوزت 97% لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، تحرير التجارة الخارجية، الصادرات خارج المحروقات.

Rôle de la libéralisation du commerce extérieur dans le développement des exportations hors hydrocarbures
Cas de l'Algérie de 1963 à 2013

Résumé :

le développement des exportations hors hydrocarbures reste un souci majeur pour les pays ayant comme seul ressources les exportations des hydrocarbures, facteur fondamental de sa croissance économique.

L'Algérie consciente de cette situation à pris des mesures de réformes visant à diversifier ses exportations hors hydrocarbures et malgré ceci la recette des hydrocarbures demeure à 97 pour cent dans le domaine des exportations.

Mots clefs : commerce extérieur, la libéralisation du commerce extérieur, exportations hors hydrocarbures

لقد أصبحت موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية تحظى بأهمية بالغة في الساحة الاقتصادية العالمية، وقد تدعم ذلك من خلال التطورات المعاصرة التي تجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة، والتي ألقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث، من خلال أطروحاتها الداعية إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وحرية انتقال رؤوس الأموال بين تلك الدول، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ التصحيح

يعتبر التصدير محورا هاما في قيام التجارة الخارجية بين الدول، باعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد السواء.

من خصائص صادرات الدول المتقدمة التنوع في صادراتها، والذي كان سببا في تقدمها، بينما من خصائص صادرات الدول النامية التخصص في نوع معين، والذي كان سببا في تخلفها.

مع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات تجارية مختلفة لتحقيق أهدافها التنموية، فقامت على التركيز بإنتاج المنتجات التي تتوافر فيها مزايا نسبية لغرض كسب رهان التنافسية في إطار التبادل التجاري الدولي.

والجزائر مثل باقي دول العالم، سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي. فبعد استرجاعها للاستقلال السياسي حاولت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي، فتبنت إستراتيجيات للتنمية بالاعتماد على السياسة الاقتصادية الاشتراكية، لذا ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال، وقد اهتمت الدولة خلال تلك الفترة بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعة الثقيلة التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي.

لكن وبعد التأكد من فشل بلوغ نموذج التنمية الاقتصادية المتبع خلال الفترة (1962-1990)، تطلب الأمر الانتقال بخطى متسارعة من الاقتصاد المخطط، إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق الحرة المنفتحة

على العالم الخارجي، فقامت الجزائر بوضع برنامج للتصحيح الاقتصادي الهيكلي نتيجة اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تحاول من خلالها إرساء قواعد اقتصاد السوق، بتحرير تجارتها الخارجية، وبفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية، وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطائها المكانة الملائمة لتفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات، فضلا عن إعادة هيكلة نظامها الجمركي، تماشيا مع مرحلة العهد الجديد الذي يمس جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني عموما، والقطاع الخاص خصوصا، سعيا منها للعمل على ترقية صادراتها خارج المحروقات .

الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن طرح **الإشكالية الرئيسية** التالية:

" **كيف يمكن لتحرير التجارة الخارجية أن يساهم في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**".

الأسئلة الفرعية:

ويمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى جملة من **التساؤلات الفرعية** كما يلي:

1. ما هي أهم النظريات والسياسات التي تحكم التجارة الخارجية في العالم ؟
2. كيف كانت صادرات الجزائر قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية؟
3. فيما تكمن مساهمة تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات الفرعية السابقة يمكن صياغة **الفرضيات** التالية:

1. إن تحرير التجارة الخارجية يساعد على تنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد،

والذي يؤدي إلى تحفيز الحركة التجارية وخلق فرص العمل ومنتجات جديدة ومن ثم تطوير الصادرات خارج المحروقات.

2. تعتبر التجارة الخارجية من الحلول التي تلجأ إليها الدول لكسب الخبرة في مجال التبادلات الحاصلة وتعمل على استغلال مواردها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، وبالتالي قدرة هذه الدولة على التصدير.
3. لا تزال الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي صادرات البلاد رغم المجهودات المبذولة في سبيل ترقيتها وحتى بعد تحرير التجارة الخارجية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث أساسا في أهمية الموضوع بالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري، حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري في خطر دائم ما دام يعتمد على مصدر أساسي في عملية التصدير وهو قطاع المحروقات، وعليه وجب البحث في كيفية إعادة هيكلة الصادرات الجزائرية بغية زيادة مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات كسياسة بديلة، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة والتي تتسم بتحرير التجارة الخارجية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أساسا إلى ما يلي:

- التعرف على الدور الذي يلعبه تحرير التجارة الخارجية في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- التعرف على واقع وهيكل صادرات الجزائر وخاصة منها الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- التعرف على أهم المعوقات التي تقف أمام زيادة صادرات الجزائر خارج المحروقات.
- معرفة مدى الفائدة التي تجنيها الجزائر من تحرير تجارتها الخارجية في الجانب التجاري والمالي.

منهج البحث:

إن طبيعة هذا البحث يستوجب الاعتماد على كل من:

- استخدام المنهج الوصفي خاصة في الجانب النظري في ما يتعلق بتوضيح مفهوم التجارة الخارجية أهم النظرية المفسرة لها وعرض مختلف البرامج المطبقة من قبل الجزائر في سبيل تحرير التجارة الخارجية.
- كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي فيما يخص تحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- كما تم أيضا الاستعانة بالمنهج الإحصائي عند إبراز الإحصائيات المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة من: 1963 إلى غاية 2013.

الدراسات السابقة:

نحاول أن نستعرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

- دراسة: سكينة بن حمود، **ترقية الصادرات خارج المحروقات (1986-1995)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 1999.

وقد خلصت الدراسة إلى أن بديل صادرات المحروقات هي الصادرات خارج المحروقات، واقترحت مجموعة حلول منها: ما هو جزئي ويتمثل في دعوتها إلى ترقية كل من الإنتاج الصناعي والفلاحي، أما من جهة المستوى الكلي حثت على رسم إستراتجية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- دراسة: جلطي غالم، **ترقية الصادرات خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

وتوصلت الدراسة إلى أن صحة التنمية مرتبطة بقوة وكثافة المنتجات المصدرة خارج المحروقات ولهذا لابد من الاهتمام وتشجيع سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات على المستوى الوطني.

- دراسة: مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، ، المركز الجامعي بغرداية، 2011.

وتوصل من خلال دراسته إلى ضرورة بذل المزيد من المجهودات بغرض تنمية الصادرات الغير نفطية، وذلك من خلال إدخال سياسات تعنى بمحاولة تكييف المنتج المحلي ليتوافق مع رغبات وعادات الأفراد في الأسواق الخارجية.

- دراسة: عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

وكانت خلاصة الدراسة كالآتي: على الجزائر توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب للاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.

إضافة إلى سعي الجزائر للانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الرئيسية للبحث والتساؤلات الفرعية وإختبار صحة الفرضيات فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول.

- يتناول الفصل الأول: **الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية**. من خلال التطرق إلى ماهية التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها، وشرح ماهية تحرير التجارة الخارجية.
- بينما تناول الفصل الثاني: **واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية.** من خلال التطرق إلى واقع الصادرات في الجزائر قبل تحرير التجارة الخارجية، ثم بعد تحريرها، وتوضيح مكانة الصادرات خارج المحروقات من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

وأخيرا تناول الفصل الثالث: **دور تحرير التجارة الخارجية في زيادة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وسبل ترقيتها،** من خلال تناول سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر والتركيب السلعي لصادراتها خارج المحروقات، وتناول تطور الصادرات خارج المحروقات قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية، وأخيرا تناول الإستراتجية المستقبلية لترقية الصادرات خارج المحروقات والعقبات التي تواجهها.

تمهيد

يشهد العالم اليوم في إطار تكوين النظام التجاري العالمي العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسع التعاملات التجارية بينها تضاعفها، مما أدى إلى نشوء تكتلات اقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي، استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية، وبمرور الزمن تعاظمت أهمية هذه العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول واقتصادياتها، فجاء هذا القطاع محتلا الدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي، كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.

وتعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية، والتي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية، حسب طبيعة توجه الدولة الاقتصادي.

ولغرض إبراز وتحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها.

المبحث الثاني: السياسات التجارية بين الحرية والتقليد.

المبحث الثالث: ماهية تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد. كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير، ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في هذا البحث فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية وتطورها في العالم وأهم نظرياتها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية يتم تناول عدد منها كما يلي:

- "هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"[1].

ويمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

المعنى الضيق: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلع).
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.
- الصادرات والواردات غير المنظورة.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- الهجرة الدولية للأفراد.

[1]. موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 13

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح " التجارة الخارجية " وعلى المعنى الواسع مصطلح " التجارة الدولية" [1]

- وتعرف بأنها: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[2]
- كما تعرف بأنها: " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة" [3]
- وتعرف بأنها: " هي المعاملات التجارية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[4]
- تعرف بأنها: " هي وسيلة تسمح لدولة ما بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات والخدمات التي تحتاج إليها، والتي لا تستطيع إنتاجها محليا أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها، من دولة أو مجموعة دول أخرى، وهذه الأخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها وخدماتها"[5]
- وتعرف أيضا بأنها: " عبارة عن حركة مجموع السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا"[6]

---

[1]. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993، ص: 12.

[2]. نقلا عن: **http://www .onefd. edu. dz.**، تاريخ التصفح: 2014/04/22 ، على الساعة: 17:00.

[3]. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 8

[4]. جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص: 11

[5]. رشيد شيلالي، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص: 18

[6]. محمد بن إبراهيم التويجري، **التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، في المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2007، ص: 49

انطلاقا من ما سبق يمكن تعرف التجارة الخارجية بأنها عملية يتم من خلالها انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

تلعب التجارة الدولية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاد الدول. وتعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع، سواء كان ناميا أو متقدما.

فأهميتها تتجلى من خلال الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في حياة الأمم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تنظيم الموارد الاقتصادية، وعليه يمكن ذكر أهمية التجارة الخارجية فيما يلي[1]:

- ✓ التجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وزيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- ✓ تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.
- ✓ تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.
- ✓ تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي.
- ✓ تلعب التجارة الدولية دورا هاما للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عنه الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة وبناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية.
- ✓ حصولها على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- ✓ النقل التكنولوجي والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

[1]. جمال جويدان الجمل، **مرجع سابق**، ص ص: 12-13

- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقليص المسافات والتي تحاول جعل العالم بمثابة قرية صغيرة[1].
- ✓ تمكن كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن.
- ✓ تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدول الأخرى، فما تتميز به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.
- ✓ تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.
- ✓ تساعد في نقل الأفكار والخبرات والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشاريع[2].

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية العالمية والعوامل المؤثرة فيها.

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية العالمية في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة.

تعتبر التجارة في الوقت الحاضر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان، والتي يحصل بواسطتها على الحاجات الأساسية لاستمرار حياته، ولمزاولة أنشطته الاقتصادية الأخرى. وذلك عن طريق تأمين هذه الحاجيات من المناطق التي تتوفر فيها، وتكون فائضة عن حاجة سكانها، في نفس الوقت يقوم بتصريف الحاجات والسلع الزائدة عن حاجاته إلى المناطق والأقاليم التي تقل أو تنعدم فيها هذه السلع.[3]

---

[1]. نورة بوكونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص: 17

[2]. سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 61-62، 2013، ص: 171.

[3]. عبد الرؤوف رهبان، **جغرافية التجارة الدولية**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2004، ص: 18.

لقد تطورت التجارة الدولية في الوقت الحاضر تطوراً كبيراً، بحيث أصبحت كل دول العالم تشارك في التبادل التجاري الدولي، ولم يعد بإمكان أي دولة أن تعتمد على مواردها الذاتية في سد حاجاتها من السلع المختلفة. لذلك فقد تعددت القوانين والأنظمة التي تنظم عملية التبادل التجاري بين الدول، كما ظهرت لهذا الغرض التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كما ظهرت المنظمات التجارية الدولية التي توجت بمنظمة التجارة الدولية في نهاية العقد الأخير من القرن الماضي.

والتي تهدف بشكل أساسي إلى تحرير التجارة الدولية وجعل العالم كله سوقاً مفتوحة. ولكن لم يكن حال التبادل التجاري الدولي على هذا المستوى من التطور على مر العصور، وإنما مرت التجارة الدولية بمراحل عديدة حتى وصلت إلى ما هي عليه من التطور.

فقد تميز القرن العشرون بالعديد من الأحداث التي شملت آثارها العالم كله، فقد شهد النصف الأول منه حربين عالميتين نجم عنهما آثار اقتصادية كبيرة على المستوى الدولي، كما شهد النصف الأول أيضاً قيام الثورة في روسيا التي قسمت العالم بعد ذلك إلى نظامين سياسيين واقتصاديين مختلفين، وشهد النصف الثاني من ذلك القرن توسع حركات التحرر الوطني وحصول جميع المستعمرات على استقلالها ومن ثم دخول هذه المستعمرات معترك الحياة السياسية والاقتصادية، وما نجم عن ذلك من قيام العديد من التكتلات السياسية والاقتصادية الدولية. هذا إلى جانب التطور التقني والتكنولوجي الذي أحدث ثورة هائلة في مجال المعلومات وأدى إلى تطورات غير مسبوقة في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي، وقد كان لذلك الأثر الكبير على التجارة الدولية، إذ نمت المبادلات التجارية الدولية بوتيرة عالية وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين[1].

ففي أوائل القرن العشرين لم تكن قيمة الصادرات الدولية تتجاوز 10 مليارات دولار، وقد كانت السيطرة على التجارة الدولية لدول غرب أوروبا بسبب التقدم الصناعي الكبير الذي حدث في هذه الدول، مما

[1]. عبد الرؤوف رهبان، **مرجع سابق**، ص: 156

زاد في إنتاجها الصناعي، وزاد الطلب فيها على المواد الخام وموارد الطاقة، فعملت هذه الدول على تأمين الأسواق اللازمة لمنتجاتها، وكذلك تأمين مصادر مواردها الخام عن طريق الاستيراد والتصدير.

شهد النصف الأول من القرن العشرين تذبذباً واضحاً في نمو التجارة الدولية بسبب الأحداث الكثيرة التي هزت العالم خلال هذه الفترة متمثلة بالحرب العالمية الأولى وقيام الثورة في روسيا والأزمة الاقتصادية العالمية في بداية الثلاثينات. ومن ثم الحرب العالمية الثانية بين عامي 1939–1945. وقد تضاعفت قيمة المبادلات التجارية حتى عام 1913 عما كانت عليه في بداية القرن. ومن ثم نمت قيمة المبادلات التجارية خلال الفترة 1914 – 1928 لأكثر من 50% عما كانت عليه عام 1913. [1] ولكن تراجعت التجارة الدولية وانخفضت إلى ما دون مستواها قبيل الحرب العالمية الأولى، خلال الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي 1929 – 1932 ولكنها عادت وارتفعت بعد أن تجاوزت الدول الصناعية الأزمة العالمية، حتى وصلت قيمة المبادلات التجارية إلى ما دون المستوى عند بدء الحرب العالمية الثانية. وقد كان نمو التجارة خلال هذه الفترة بطيئاً جداً بسبب اتجاه معظم الدول نحو حماية إنتاجها الوطني وفرض الرسوم الجمركية العالية. وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى عالم الاقتصاد بقوة، حيث تأثرت أوربا بكاملها بالحرب الأمر الذي أدى إلى دمارها الاقتصادي فهبط نصيبها من الإنتاج الصناعي العالمي. وقد سبب هذا التغير في نطاق الإنتاج الدولي تغييراً في التجارة الدولية فأصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى الدولة الأولى مساهمة في التجارة الدولية.

استمر التذبذب في نمو التجارة الدولية حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين بسبب تأثر الاقتصاد الأوربي واقتصاد الدول الصناعية الأخرى بالأزمة الاقتصادية العالمية وبظروف الحرب العالمية الثانية. وقد تطلب الأمر مرور عقد من الزمن بعد نهاية الحرب حتى تتعافى اقتصاديات الدول الأوربية. وأدى ذلك إلى تراجع مساهمة الدول الأوربية في التجارة وسيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي وعززت من

[1] فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص: 76 .

سيطرتها على التجارة الدولية في كلٍ من الصادرات والواردات، وبنفس الوقت أخذت تزداد مشاركة الدول الاشتراكية منذ بداية الخمسينات في التجارة الدولية. بالإضافة إلى دخول اليابان مجال المنافسة في التجارة الدولية، حتى إنها أصبحت أكبر منافس تجاري لكل من أوربا والولايات المتحدة.

لقد تضاعفت قيمة المبادلات التجارية عما كانت عليه قبل بدء الحرب العالمية الثانية حتى وصلت قيمة الصادرات الدولية إلى 61 مليار دولار عام 1950. ومنذ ذلك الحين أخذت وتيرة الزيادة في قيمة المبادلات التجارية تزداد بشكل سريع بسبب الاستقرار النسبي الذي شهده العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فتضاعفت قيمة الصادرات الدولية لتصل إلى 128 مليار دولار عام 1960. ومنذ بداية الستينات تسارعت بشكل كبير معدلات التبادل التجاري الدولي بسبب دخول الدول النامية والمشاركة في التجارة الدولية وخاصة تجارة المعادن ومصادر الطاقة، فارتفعت قيمة الصادرات إلى 315 مليار دولار عام 1970، ثم تجاوزت 1000 مليار دولار عام 1975 لتصل إلى 2012 مليار دولار عام 1980[1].

وقد تأثرت التجارة الدولية بشكل كبير بالتقدم التقني والتكنولوجي، حيث أدت التطورات في النواحي الفنية والتكنولوجية والتقدم في استغلال الموارد الاقتصادية، وتغير أنماط الاستهلاك إلى زيادة في التجارة الدولية بجميع السلع. وخاصة السلع الكاملة الصنع ونصف المصنعة وكذلك النفط ومشتقاته وخامات الحديد والمعادن الأخرى وكثير من المواد الأولية الأخرى. وقد انعكس ذلك كله على قيمة التجارة الدولية، حيث وصلت قيمة الصادرات إلى 3434 مليار دولار عام 1990 ثم تجاوزت 5000 مليار دولار عام 1998. وبذلك تكون قيمة الصادرات الدولية قد تضاعفت 500 مرة في نهاية القرن العشرين عما كانت عليه في بداية القرن[2].

[1]. عبد الرؤوف رهبان، **مرجع سابق**، ص: 157

[2]. عبد الرؤوف رهبان، **مرجع سابق**، ص ص: 157-158

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل يذكر:

1. انتقال الأيدي العاملة: وتشمل:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.

-الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.

-اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.

-تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.

-درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.

-العوامل السياسية : الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

2. رأس المال: وتشمل:

- سعر الفائدة الحقيقي : انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

-سعر الخصم : إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال[1].

-سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليها الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3. التكنولوجيات.

إن اختراع آلات جديدة يساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة ويوفر الجهد والتكاليف والوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

[1]. نعيمة زيرومي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص: 29

إضافة إلى أن ظهور الدول الحديثة، والتجمعات الجهوية والمنظمات الجهوية والمنظمات الدولية والانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية.

وهناك من يرى أن التجارة الخارجية تتأثر بعاملين أساسيين هما:

- **مستوى التنمية الاقتصادية.**

إن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييد للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال عليه في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية .

- **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي.**

فهذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى وسيط لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضغط استهلاكها من جهة أخرى.[1]

[1]. سمير شنيني، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة" 1989-2004"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 22

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

منذ بداية القرن السابع عشر احتل موضوع العلاقات التجارية الدولية حيزا متميزا في الأدبيات الاقتصادية فقد إهتم العديد من الاقتصاديين بالتجارة الخارجية للدولة لذا أدرج كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم لها أبوابا في مؤلفاتهم الاقتصادية لمعالجة هذا الموضوع إلى أن أصبحت تخصص لها مؤلفات خاصة في عصرنا الحديث. وسيتم تناول بعض هذه النظريات من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في الربع الأخير من القرن 18 وأوائل القرن 19 كرد فعل لمذهب التجاريين، والذين كانوا يدعون إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، حيث كانت هذه الأخيرة مقياسا لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت. فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية.[1] و من أهم هذه النظريات يذكر:

1. **نظرية الميزة المطلقة: (لآدم سميث):**

بدأت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية بنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث حيث يعتبر أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في كتابه المعروف بـــ: "ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776 في نيويورك .[2]

حيث يرى سميث أن مبرر قيام التجارة الدولية يتركز في وجود مزايا مطلقة للدول في إنتاج السلع المختلفة

[1]. سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص: 25

[2].جمال جويدان الجمل، **مرجع سابق**، ص: 23

إذ يجب إن تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي تملك في إنتاجها ميزة مطلقة، ومعنى الميزة المطلقة أن الدول يمكنها إنتاج كميات من السلع أكبر من غيرها باستخدام الحجم نفسه من الموارد وعناصر الإنتاج.[1]

جدول رقم (01-01) : نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث

السلعة / الدولة	قطعة واحدة من الملابس تتكلف مقاسة ساعات العمل	لوح واحد من الصلب يتكلف مقاسة ساعات العمل
مصر	3	6
انجلترا	6	3

المصدر: السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، عمان، 2011، ص:20.

وطبقا لنظرية التكلفة المطلقة، فان مصر تنتج الملابس بتكلفة مطلقة أقل لأن وحدة الملابس تتطلب 3 ساعات عمل فقط في مصر، بينما تتطلب الوحدة نفسها 6 ساعات عمل في انجلترا. وعلى ذلك تتخصص مصر في إنتاج الملابس والتصدير الفائض إلى انجلترا . والتحليل نفسه يمكن إن ينطبق على اللوح الصلب في انجلترا، فتنتج انجلترا ألواح الصلب بتكلفة مطلقة أقل وعلى ذلك تتخصص انجلترا في إنتاج ألواح الصلب والتصدير الفائض إلى مصر.[2]

تفترض إذن نظرية آدم سميث أن شرط قيام التجارة بين دولتين هو وجود ميزة مطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدولة. ومعنى ذلك أن المنتجين في هذه الدولة ينبغي أن تتوفر لهم جميع الإمكانيات والمقومات التي يستطيعون عن طريقها بكمية معينة من العمل ورأس المال أن ينتجوا سلعا أكثر مما يستطيع المنتجون في أي دولة أخرى إنتاجه.

[1]. جلال جويدة القصاص، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2010، ص: 211

[2]. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص: 20

وترتيبا على تحليل آدم سميث نجد أن الدولة التي لا يتوافر لها هذه الميزة المطلقة لا تستطيع أن تدخل ميدان التجارة الخارجية التنافسية ولو كانت هناك دولة متخلفة اقتصاديا بمعنى أن رؤوس أموالها و صناعتها على درجة من الكفاية الإنتاجية أقل من جيرانها من الدول الأخرى هل تضطر هذه الدولة إلى الانعزال عن العالم الخارجي وتنعدم علاقاتها التجارية الدولية؟، لم تتضمن تحليلات آدم سميث علاجا علميا مقنعا لهذه الحالة وتركت الإجابة عن هذا السؤال حتى جاء ديفيد ريكاردو حيث وضع نظرية جديدة في التجارة الدولية[1].

2. نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

نشر دافيد ريكاردو كتابه مبادئ في الاقتصاد السياسي عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية في عصرنا الحالي. ويطلق على نظرية النفقات النسبية أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية.

وبالرغم من مرور ما يقارب من قرنين على هذه النظرية إلا أنها تعتبر من الركائز الأساسية عند البحث عن أسباب قيام التجارة الدولية.

وطبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل في الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية اقل[2].

تشير نظرية الميزات النسبية إلى أنه إذا تفوق بلد ما تفوقا مطلقا في إنتاج كل السلع، فإن عليه أن يتخصص بإنتاج وتصدير ما يتفوق فيه تفوقا نسبيا أعلى ويترك للبلدان الأخرى التخصص بإنتاج وتصدير ما يتفوق فيه تفوقا نسبيا أقل، وبذلك تتحقق المكاسب لكل الأطراف الداخلة في عملية المتاجرة[3].

ويمكن شرح نظرية التكلفة النسبية والتي يطلق عليها نظرية الميزة النسبية أيضا، من خلال المثال التالي:

---

[1]. أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدول**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 348

[2]. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص: 39

[3]. هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 47

جدول رقم (01-02): نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

السلعة / الدولة	قطعة واحدة من الملابس تتكلف ساعات عمل	لوح واحد من الصلب يتكلف ساعات عمل
مصر	10	8
انجلترا	12	6

المصدر: السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص: 20.

من بيانات الجدول نستطيع تكوين الجدول التالي:

جدول رقم (01-03): تفسير نظرية الميزة النسبية

مصر	انجلترا
نستطيع إنتاج لوح الصلب واحد)في 0.5 يوم	نستطيع إنتاج لوح الصلب نفسه(القيمة نفسها)في 0.25 يوم
نستطيع إنتاج وحدة واحدة من القماش في 0.42 يوم	نستطيع إنتاج وحدة القماش نفسها في 0.33 يوم

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول رقم (01-02).

فتكلفة إنتاج الصلب أقل في انجلترا لأن اللوح يتطلب 0.25 يوم عمل بينما يتطلب في مصر 0.5 يوم عمل. كما أن تكلفة إنتاج القماش أقل في انجلترا لأن الثوب يتطلب 0.33 يوم عمل بينما يتطلب في مصر 0.42 يوم عمل، أي أن: التكلفة المطلقة لإنتاج السلعتين في انجلترا أقل منها في مصر، ومن ثم فطبقا لنظرية التكاليف المطلقة فإن انجلترا سوف تتخصص في تصدير السلعتين وتتخصص مصر في استيراد السلعتين لأن التكلفة المطلقة لإنتاج الصلب والقماش أقل في انجلترا عنها في مصر[1].

ولكن ريكاردو باستخدام البيانات السابقة وباستخدام مفهوم النسبية، أثبت أنه في حالة عدم وجود حواجز تمنع قيام التجارة بين مصر وانجلترا، فإن انجلترا ستجد من مصلحتها أن تتخصص في إنتاج وتصدير ألواح

[1]. السيد متولي عبد القادر، **المرجع السابق**، ص: 24

الصلب فقط، وتترك مصر تتخصص في إنتاج وتصدير الملابس وتستوردها منها، وأن انجلترا ومصر سوف يستفيدان من هذا النمط من التجارة.

فحسب ريكاردو يتم التركيز على مقارنة هامش التجارة أو الوفر المحقق فيما بين الدولتين بالنسبة للسلعة الواحدة. وبالتركيز على الدولة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين وهي انجلترا في المثال، فإذا تخصصت انجلترا في إنتاج الصلب سوف تحقق وفرا قدره: 0.50-0.25 = 0.25 ساعة

بينما إذا تخصصت في إنتاج القماش فإنها سوف تحقق وفرا قدره:0.42-0.33 = 0.09 ساعة

وحيث أن الوفر لانجلترا أكبر في حالة تخصصها في إنتاج الصلب فإن انجلترا تتمتع بتفوق نسبي (أو ميزة نسبية أو تنتج بتكلفة نسبية أقل) في إنتاج وتصدير الصلب وأن سلعة الصلب هي سلعة التفوق النسبي في انجلترا.

وبالنسبة لمصر وحيث أنها منطقيا لن تقبل بأن تقوم بدور المستورد للسلعتين فإنها سوف تفاضل بين "عدم تفوقها النسبي" في السلعتين:

فإذا تخصصت مصر في إنتاج الصلب فسوف تحقق وفرا قدره: 0.25 – 0.50 =(- 0.25) ساعة

بينما إذا تخصصت في إنتاج القماش فإنها سوف تحقق وفرا قدره: 0.33 – 0.42 = (- 0.09) ساعة

وطبقا لهذه النتيجة (أي عدم التفوق النسبي) لمصر سيكون أقل في القماش وطبقا للنظرية يجب أن تتخصص مصر في إنتاج وتصدير القماش.

إذا فقد أجابت نظرية الميزة النسبية عن السؤال الأول وهو: لماذا تقوم التجارة بين دولتين؟ أو ما هو نمط التجارة؟ حيث تقوم التجارة بسبب اختلاف الميزة النسبية (اختلاف التكلفة النسبية) وتتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل وتستورد السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر.[1] كما أجابت النظرية عن السؤال الثاني وهو: ماهو المكسب من التجارة؟ وذلك بتحديد مكسب كل دولة من التجارة بمقدار ما يتوفر من

[1]. نفس المرجع السابق، ص: 25

تكلفة العمل، ويدفع المكسب الذي سيتحقق من قيام التجارة الخارجية بين مصر وانجلترا إلى هذا النمط من التخصص في السلعتين. فتخصص انجلترا في إنتاج وتصدير الصلب سوف يمكنها من تصدير لوح صلب يكلفها 6 ساعات مقابل قطعة ملابس كانت تكلفتها 8 ساعات عمل و توفر انجلترا 2 ساعة عمل في كل وحدة. و في المقابل فإن مصر سوف تبادل قطعة ملابس تكلفها وحدة 10 عامل بوحدة قماش كانت تكلفها 12 عامل في السنة يتوفر ساعتين عمل في كل وحدة.

كما يتضح أيضا أن العالم الذي يتكون من دولتين قد حقق مكسبا من قيام التجارة وقدره 4 ساعات عمل حصلت مصر منها على ساعتين وانجلترا حصلت على ساعتين ومصر من المثال هي الدولة التي لها ميزة مطلقة أقل في إنتاج السلعتين. وبمعنى آخر يمكن استخلاص أن مكسب مصر من التجارة لن يكون أكبر من مكسب انجلترا إذا غيرنا الأرقام التي اعتمد عليها ريكاردو.[1]

3.نظرية القيم الدولية.

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو– ميل"، وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية، عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـــ" دافيد ريكاردو"، حيث قام "جون ستيوارت ميل" بالإضافة إلى هذه الأخيرة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل، حيث اكتفى "دافيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي وتقسيم العمل يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، ولم يحدد العوامل التي تسمح من اقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى، وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.[2]

---

[1]. **نفس المرجع السابق**، ص:26

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية"**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص: 15

ويتحدد معدل التبادل في هذه النظرية على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وبالتالي تعود المكاسب أكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، ويؤول بالمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب، ويميل التبادل في صالح الدولة ذات أقل مرونة أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر، والعكس صحيح، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسباً أكبر من الدولة الكبيرة هذا لكون طلبها أقل، لقد دعت هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.

لم تتمكن هذه النظرية من الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها، بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة، يمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب البلد الصغير، بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة[1].

وقد إستندت النظريات السابقة في التجارة الدولية – أي نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية – على عدة أفكار وهي:[2]

[1]. محمد عبد العزيز، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 2000، ص ص:23-24.

[2]. سعيد موسى مطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 39

1. التخصص الدولي: فالأفراد في سعيهم نحو تحقيق أكبر منفعة شخصية يميلون إلى التخصص في فروع الإنتاج التي يتمتعون فيها بأعلى كفاية نسبية أو مطلقة فينتجون أكثر مما يحتاجون ثم يستبدلونه بفائض إنتاجهم بعض السلع التي تتخصص في إنتاجها الدول أخرى.
2. عنصر العمل في تحديد قيمة أو تكلفة السلعة: فالدول التي تنتج سلعة بتكاليف عمل أقل تتخصص في إنتاج هذه السلعة وتترك للدول الثانية التخصص في السلعة الأخرى.
3. ليس هناك فروقا واضحة بين طبيعة التجارة الداخلية وطبيعة التجارة الدولية.

الفرع الثاني: النظرية النيو كلاسيكية.

ظلت النظرية التقليدية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى حيث قلبت نظريات التجارة الخارجية، وعلى الرغم من كتابات عديد من الاقتصاديين المحدثين، أمثال هابرلر أوليونتيف، فقد ظلت النظرية الكلاسيكية في مجموعها كما هي إلى أن جاء أولين و عمم مبادئ هكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج عنها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن.[1]

وقد بدأ أولين من هذه النقطة التي مفادها أن التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي. وأن الأسعار في المجال الدولي إنما تتحدد بنفس المبادئ والقوى التي تتحدد على أساسها الأسعار في المجال الدولي.

لقد أرجع أولين أسباب قيام التجارة الدولية على عاملين أساسين هما:-

1- إختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين دول مختلفة.

2- إختلاف نسبة مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة.

فمن الملاحظ أن هبات الدول من عوامل الإنتاج تظهر اختلافات كثيرة فبعض الدول مثل استراليا والأرجنتين تمتلك أراضي وفيرة نسبيا وبعض الدول الأخرى مثل أمريكا وانجلترا تمتلك كميات كبيرة من رأس

[1]. زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص ص: 15-17

المال وفي دول ثالثة مثل الهند ومصر نجد أن العمل هو العنصر المتوفر بكثرة. وعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فإن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ستظهر إختلافات مماثلة. فوفرة الأرض تعني انخفاض الإيجار نسبيا، ووفرة رأس المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبيا ووفرة العمل تعني إنخفاض الأجور نسبيا، وهكذا.

ولكن الإختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وما يتبعها من اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ليست شرطا كافيا لوجود الاختلافات في الأثمان النسبية للسلع التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية.[1]

فبالإضافة إلى ذلك من الضروري أن تختلف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة. فعلى سبيل المثل تستلزم إحدى السلع (س1) في إنتاجها كمية كبيرة من العمل في رأس المال بينما قد تستلزم سلعة أخرى (س2) كمية كبيرة من رأس المال بالنسبة للعمل، وهكذا يكون لدينا سلع كثيفة العمل وسلع كثيفة رأس المال. وعليه فالصلب والنايلون هي منتجات يمكن إنتاجها فقط بكميات كثيفة من رأس المال وبكميات قليلة نسبيا من العمل إذن فالصلب والنايلون هي سلع كثيفة رأس المال. وسلع أخرى مثل المنسوجات القطنية السجادة اليدوية هي سلع كثيفة العمل.

إن هذا الاختلاف في نسب مزج عناصر الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة إلى جانب الاختلافات الفعلية في الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج في الدول المختلفة هو الذي يؤدي إلى وجود اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج بين البلدان بحيث يمكن إنتاج إحدى السلع في إحدى البلدان بتكلفة نسبية أقل من بلد آخر وبالتالي كون ثمنها منخفضا نسبيا عن الأثمان السائدة في أماكن أخرى من العالم.

ومن الجدير بالذكر أن الدول التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاج معين ستقوم بإنتاج السلع التي تعتمد في إنتاجها على هذا العنصر الإنتاجي الوفير وبالتالي سوف تقوم بتصدير هذه السلع للدول الأخرى التي لديها

[1]. موسى سعيد مطر، **مرجع سابق**، ص: 40

ندرة في العنصر الإنتاجي. وبنفس الوقت سوف تقوم هذه الدولة باستيراد السلع التي تعتمد على العنصر الإنتاجي النادر لديها من الدول الأخرى التي يتوفر لديها مثل هذا العنصر الإنتاجي وبالتالي هذا يؤدي إلى أن تتخصص الدول في إنتاج السلعة التي تعتمد على العنصر الإنتاجي الوفير، وتترك للدول الأخرى أن تتخصص بإنتاج السلع التي تعتمد في إنتاجها على العنصر الإنتاج النادر لديها والوفير لدى الدولة الأخرى وهكذا سيستفيد الجميع من قيام التجارة الدولية لأن الرفات الاقتصادي سيزداد في هذه الدولة نظرا لقدرتهم على شراء هذه السلعة بأسعار رخيصة نسبيا. كما ستزداد الكفاءة الإنتاجية لدى هذه الدولة بسبب قيامها بالإنتاج بأحجام اقتصادية (اقتصاديات الحجم الكبير)[1].

- **نظرية هكشر – أولين.**

أ. لقد أرجع هكشر أسباب اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع من دولة إلى أخرى فيما يلي:

1. اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة: نظرا إلى أن عناصر الإنتاج لا تتوفر بنفس الدرجة في جميع الدول، فيترتب على ذلك تفاوت درجة توافر عناصر الإنتاج بين الدول، الأمر الذي يسبب اختلاف أسعار هذه العناصر من دولة إلى أخرى، ويتسبب ذلك في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية من دولة إلى أخرى.

وتقاس درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر إنتاجي ما بالمعادلة التالية:

$$\text{الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر الإنتاج} = \frac{\text{عرض هذا العنصر}}{\text{عرض عناصر الإنتاج الأخرى}}$$

فيقال مثلا أن عنصر إنتاجي ما فيه وفرة نسبية –إذا توافر لدى البلد بدرجة أكبر من درجة توافر عناصر الإنتاج الأخرى– وبناء على ذلك يقرر هكشر ما يلي:

➢ معدلات الأجور منخفضة نسبيا في البلاد التي بها وفرة نسبية في عنصر العمل.

[1]. نفس المرجع السابق، ص ص: 40-41

- أسعار الفائدة منخفضة نسبيا في البلاد التي بها وفرة نسبية في عنصر رأس المال.
- معدلات الريع منخفضة نسبيا في البلاد التي بها وفرة نسبية في عنصر الأرض.

2. اختلاف طرق إنتاج السلع المختلفة: بمعنى أن إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى كميات مختلفة من عناصر الإنتاج.

ويقصد بدالة الإنتاج الطريقة الفنية التي يتم بها إنتاج سلعة معينة اعتمادا على استخدام كميات مختلفة من عناصر الإنتاج، ولذا توفر دالة الإنتاج العلاقة بين حجم الإنتاج كمتغير تابع والكميات المستخدمة من عوامل الإنتاج كمتغير مستقل. وبناء على ذلك يقرر هكشر أن كل سلعة يتم إنتاجها بطريقة إنتاجية تختلف عن السلع الأخرى، وبالتالي فانه يقرر ما يلي: [1]

أ- أن بعض السلع يحتاج إنتاجها إلى كميات أكبر من العمل وكميات أقل من رأس المال، تسمى سلع كثيفة الإنتاج مثل المنسوجات.

ب- أن بعض السلع يحتاج إنتاجها إلى كميات أكبر من رأس المال وكميات أكبر من العمل، تسمى سلع كثيفة الرأس مال مثل الآلات.

ج_أن بعض السلع يحتاج إنتاجها إلى كميات اكبر من عنصر الأرض بالمقارنة بكميات العناصر الإنتاجية، تسمى سلع كثيفة الأرض مثل السلع الزراعية كالقمح.وبناء على ما سبق يقرر هكشر ما يلي:

1. أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل، نظرا لوجود انخفاض نسبي لديها في الأجور عن الدول الأخرى، ستتمكن من إنتاج سلع كثيفة العمل بتكلفة نسبية أقل مثل الصناعات الخفيفة كالمنسوجات الأحذية.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص: 87

2. أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، نظرا لوجود انخفاض نسبي لديها في معدلات الفوائد عن الدول الأخرى. ستتمكن من إنتاج سلع كثيفة رأس المال بتكلفة نسبية أقل مثل الصناعات الثقيلة كالسيارات والآلات.

3. أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض، نظرا لوجود انخفاض نسبي لديها في الريع عن الدول الأخرى، ستتمكن من إنتاج سلع كثيفة الأرض بتكلفة نسبية أقل مثل السلع الزراعية كالقمح والبن.

4. عندما تقوم التجارة الخارجية ستتكون صادرات كل دولة من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر الإنتاج المتوافرة فيها، حيث تكون أسعار هذه العناصر منخفضة نسبيا في هذه الدولة، ومن ثم تستطيع إنتاج هذه السلع بتكلفة نسبية أقل.

5. ستكون واردات كل دولة من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر إنتاج ليست متوافرة لديها أو تعاني فيها من ندرة نسبية بالمقارنة بغيره من الدول.

- **أما أولين:** فيري أن قيام التجارة الخارجية يجب أن يفسر بالاختلافات في الأسعار النسبية بدلا من النفقات النسبية فالأسعار تعكس ظروف الطلب والعرض وتتمثل مساهمة أولين في أن: [1]

1. أولين عدل من افتراض هكشر – فرأى اختلاف طرق إنتاج السلع المختلفة أمر بديهي – وإنما يتطلب الأمر النص على ضرورة تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في جميع الدول، وهذا الشرط هام جدا لأن الاختلاف في درجة توافر عناصر الإنتاج لا يصلح كسبب نفسر به اختلاف النفقات النسبية إذا تحقق الشرط الخاص بضرورة تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في أي مكان من العالم. ويقصد بتماثل إنتاج سلعة ما: أن إنتاج هذه السلعة يحتاج إلى كميات ثابتة من عناصر الإنتاج لا تختلف من بلد إلى آخر.

2. كما يرى أولين ضرورة أخذ ظروف الطلب في الاعتبار، ذلك لأن الأسعار النسبية لا تتحدد فقط بظروف العرض وإنما أيضا بظروف الطلب، ويتحدد الطلب على سلعة ما بما يلي:

[1]. نفس المرجع سابق، ص: 90

- أذواق المستهلكين.
- دخول المستهلكين.

يقرر أولين أن أذواق المستهلكين تؤثر في الأسعار النسبية للسلع بنفس الدرجة التي تؤثر فيها الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج " كيف ؟". فإذا افترضنا أن بلد ما تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فإن هذا البلد سوف يقوم بإنتاج السلعة كثيفة رأس المال بتكلفة منخفضة نسبيا طبقا لتقدير هكشر، ولكن إذا افترضنا أن أذواق المستهلكين في هذا البلد تميل إلى تفضيل السلعة كثيفة رأس المال أكثر من غيرها فسوف يزداد الطلب على هذه السلعة و من ثمة يرفع سعرها النسبي، فأذواق المستهلكين قد تقلل وربما تلغى الميزة النسبية المترتبة على الوفرة النسبية لعنصر إنتاجي ما، فالوفرة النسبية لعنصر العمل مثلا تعنى انخفاض سعر العمل النسبي ولكن زيادة الطلب على هذا العنصر يؤدي إلى ارتفاع سعره النسبي، ويتحدد الطلب في جزء منه بأذواق المستهلكين.[1]

ويمكن توضيح نظرية هكشر- أولين من خلال المثال التالي:

جدول رقم(01-04): نظرية هكشتر أولين في التجارة الخارجية

الدولة	كمية العمل	كمية رأس المال	كمية الأرض
أمريكا	10	1000	20
استراليا	5	10	900
مصر	1200	20	8

المصدر: موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 41

يلاحظ من الجدول أن كل دولة من هذه الدول تتوفر لديها العناصر الإنتاجية بنسب مختلفة. فأمريكا يتوفر لديها عنصر رأس المال بكميات وفيرة، وبالتالي يجب أن تتخصص في السلع وفيرة رأس المال مثل صناعة

[1]. نفس المرجع السابق ، ص: 90

السيارات أو أجهزة الكمبيوتر. وأستراليا يتوفر لديها عنصر الأرض بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تتخصص في السلع وفيرة الأرض مثل المراعي. ومصر يتوفر لديها عنصر العمل بكميات وفيرة وبالتالي يجب أن تتخصص في السلع وفيرة العمل.

بعد ذلك وبعد قيام التجارة الدولية سوف تقوم أمريكا بتصدير السلع كثيفة رأس المال إلى كل من استراليا ومصر واستيراد السلع الأخرى كثيفة العمل وكثيفة الأرض من مصر وأستراليا.

كما ستقوم أستراليا بتصدير السلع كثيفة الأرض إلى أمريكا ومصر وتستورد السلع كثيفة رأس المال من أمريكا والسلع كثيفة العمل من مصر[1].

أما مصر فتقوم بتصدير السلع كثيفة العمل إلى كل من أمريكا وأستراليا وتستورد السلع كثيفة رأس المال من أمريكا وكثيفة الأرض من استراليا وبالتالي سوف يستفيد جميع الدول من التجارة الدولية نظرا لزيادة الكفاية الإنتاجية لديها حيث ستقوم هذه الدول بالإنتاج باقتصاديات الحجم الكبير وبالتالي سوف تنخفض تكلفة الإنتاج لديهم ونظرا لأن هناك أسواق جديدة ستفتح أمام المنتجين فالمنتج الأمريكي سوف تفتح أمامه أسواق كل من مصر واستراليا بالإضافة إلى السوق المحلي.

-المنتج الأسترالي ستفتح أمامه أسواق كل من مصر وأمريكا.

-المنتج المصري سوف تفتح أمامه أسواق كل من أمريكا وأستراليا.

ومن جهة أخرى سوف تكون أسعار هذه السلع منخفضة نسبيا بالمقارنة مع ما لو قامت الدولة بإنتاج جميع السلع لديها والاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتي حيث سوف تزداد لديها تكاليف إنتاج السلع التي تعتمد على عناصر الإنتاج الغير وفيرة لديها وبالتالي سوف يقل الرفاه الاقتصادي في جميع الدول.

[1]. نفس المرجع السابق، ص: 42

- **لغز ليونتيف**

لقد خضعت نظرية هكشر- أولن ونتائجها إلى دراسات تطبيقية عديدة لعل أبرزها الدراسة التطبيقية المعروفة باسم (تناقص أو لغز ليونتيف) نسبة إلى صاحب الدراسة ويزلي ليونتيف الذي حاول التحقق من مدى انطباق النظرية على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في مطلع خمسينيات القرن الماضي، وجاءت دراساته بنتائج مخالفة للنظرية الأمر الذي فتح أفاق جديدة لمفكرين كثر في تفسير نتائج دراسة نظرية ليونتيف[1].

فمن المتوقع أن الولايات المتحدة باعتبارها دولة وافرة برأس المال تقوم بتصدير سلع كثيفة الاستخدام لرأس المال وتستورد سلع كثيفة الاستخدام للعمل ولكن استخدام ليونتيف لتكنيك المستخدم- المنتج على التجارة الأمريكية جاء بنتائج معاكسة، بمعنى أن دراسة ليونتيف توصلت إلى أن الولايات المتحدة تصدر سلع كثيفة الاستخدام للعمل وتستورد سلع كثيفة الاستخدام لرأس المال وهذا مخالف لما تتوقع نظرية هكشر-أولن التي تقرر بأن الولايات المتحدة التي هي وافرة برأس المال تقوم حتما بتصدير سلع كثيفة الاستخدام لرأس المال واستيراد سلع كثيفة للعمل وليس العكس ولهذا سميث نتيجة هذه الدراسة (لغز أو تناقص ليونتيف) لأنها جاءت مخالفة لتنبؤ النظرية .

لقد بذلت جهود نظرية وتطبيقية لإيجاد تفسير لما توصل إليه ليونتيف من نتيجة تخالف ما جاءت به نظرية هكشر-أولن. ومن هذه التفسيرات يذكر: [2]

1. أن ليونتيف استخدم في دراسته منتجات صناعة إحلال الواردات الأمريكية (الصناعات التي تنتج سلع مماثلة للسلع التي يتم استيرادها من الخارج) وهذا بسبب عدم تمكنه من الحصول على بيانات دقيقة حول نسب المستخدم-المنتج في صناعات التصدير الأجنبية التي تصر إلى الولايات المتحدة وهذا كان له تأثير في النتيجة

[1]. هجير عدنان زكي أمين، **مرجع سابق**، ص: 101

[2]. **نفس المرجع**، ص: 102

التي توصل إليها ليونتيف لان صناعة إحلال الواردات هي صناعة أمريكية بمعنى أنها ليست صناعة أجنبية وهذه الصناعة تمارس نشاطها في نفس البيئة التكنولوجية لكل الصناعات الأمريكية التي تتميز بصورة عامة بكثافة استخدامها لرأس المال وبالتالي ربما لو إن ليونتيف أجرى دراسته على صناعة التصدير الأجنبية لما حصل على هذه النتيجة ولبدا له واضحا الاختلاف في كثافة استخدام رأس المال بين الصناعة الأمريكية والصناعة الأجنبية.

2. لقد أغفلت دراسة ليوتيف احتساب رأس المال البشري وهو مقدار ما ينفق على العامل الأمريكي من نفقات لأغراض التدريب والتأهيل والتعليم وهذه حتما ما ينفق على العامل الأجنبي في كثير من الدول. إذ لو جرى احتساب رأس المال البشري لظهر الفرق في كثافة استخدام رأس المال في الصناعة الأمريكية.
3. لم يأخذ ليونتيف في الاعتبار الصناعات التي تتميز بطبيعتها بدرجة عالية من الإحلال المتبادل بين العمل لرأس المال فهي من النوع الذي يمكن أن يكون كثيف الاستخدام للعمل متى ما توفر العمل وكثيف الاستخدام لرأس المال متى ما توفر رأس المال وربما كان من الأجدى لهذا الباحث استثناء هذه الصناعات من دراسته لأن احتسابها سيقود إلى نتائج مضللة.

الفرع الثالث: الاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية.

قامت نظرية هيكشر–أولين على فروض مبسطة (دولتين، سلعتين، عنصرين) ولذلك تعتبر هذه النظرية مناسبة لتفسير بعض الحالات المحدودة مثل أنماط التجارة بين مجموعة الدول الصناعية الحديثة والدول النامية ولكن هناك عدم إمكانية تعميم تنبؤات نموذج هيكشر–أولين على حالة التجارة بين الدول المتشابهة في وفرة الموارد مثل التجارة بين الدول الصناعية المتقدمة. وهذا ما دفع العديد من الاقتصاديين للبحث عن بديل لنموذج هيكشر–أولين. غير أن محاولاتهم لم ترق إلى مستوى النظرية العلمية الكاملة كما هو الحال في نموذج هيكشر–أولين أو إهماله، بل إنه مفيد ويمكن أن يفسر جزءا هاما من التدفقات السلعية بين الدول. وفيما يلي سنقوم بالتركيز على بعض الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية.

- **التجارة الدولية على أساس تنوع الإنتاج**

إن مفهوم تنوع الإنتاج يقصد به تعدد أنواع السلعة أو الخدمة الواحدة من حيث الشكل أو اللون أو التغليف الوزن أو الحجم أو المتانة والقوة ، بل وتعدد الاستعمالات المصنوعة منها إلاأنها تتشابه في المضمون، أي السلع أو الخدمات المتمايزة بعضها مع البعض الآخر، ولكنها تصنف تحت الصنف ذاته.

وعادة ما تستخدم المشاريع علامات مميزة للأنواع التي تنتجها من السلعة ذاتها، وهذا ما يميز السلع المتداولة حاليا في التجارة الدولية الحديثة وهو أكثر انتشارا من التجارة بالسلع المتجانسة. ومن الأمثلة على الإنتاج المنوع من السلعة صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والسيارات، بل والمواد الكيميائية والأدوية والعطور ومستحضرات التجميل وغيرها. ومن خلال التجارة الدولية يتم عقد الصفقات التجارية بين البلدان المختلفة للتبادل بالإنتاج المنوع الذي ينتمي إلى صناعة واحدة كصناعة السيارات مثلا. وعندما أزيلت الرسوم الجمركية والعوائق التجارية بين الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة عام 1967، وجد أن حجم التجارة بين الدول الأوربية قد ارتفع وأن معظم الزيادة في التجارة كان من نصيب الإنتاج المنوع الذي ينتمي إلى صناعة واحدة، فكانت السيارات الألمانية يجري مبادلتها بالسيارات الايطالية مثلا ، أو مبادلة الغسالات الفرنسية بالغسالات الانكليزية أو ما شابه ذلك . وقد بلغت نسبة التجارة بالإنتاج المنوع حوالي 50% من التجارة الدولية، ومما يذكر في هذا الصدد إن منتجات البلدان النامية تفتقد إلى هذه الميزة في التنوع الإنتاجي للسلعة الواحدة إذ أن اغلب منتجاتها الزراعية أو الأولية أو الإستخراجية غالبا ما تكون متجانسة ولا تتميز بمبادلة منتجات دولة نامية بمنتجات أخرى من نفس الصناعة، وهذه أيضا غير مواتية للبلدان النامية. [1]

[1]. علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سابق**، ص: 146

- **التجارة الدولية على أساس وفورات الحجم**

بنيت نظرية هكشر _ أولين على مجموعة من الفروض كان أحدها هو إن إنتاج كلا السلعتين وفي كلا البلدين إنما يتم تحت ظروف ثبات غلة الحجم ، أي زيادة الإنتاج بنفس النسبة التي تزيد فيها عوامل الإنتاج، فإذا ازدادت المدخلات بنسبة 25 % فان المخرجات سوف تزداد بنسبة 25% أيضا .

أما عندما يكون الإنتاج تحت ظروف تزايد الغلة (غلة الحجم المتزايدة) فان التبادل التجاري بين البلدين سيكون مفيدا، حتى وان كانت الظروف المحيطة بإنتاج كلا الدولتين متشابهة. إذ إن الغلة المتزايدة (أي الغلة التي يكون فيها نسبة زيادة المخرجات اكبر من نسبة زيادة المدخلات)، قد تحدث في العمليات الإنتاجية الكبيرة الحجم والتي تساعد على تقسيم اكبر للعمل وكذلك على التخصص، إذ يقوم كل عامل بالعمل على جزء صغير من العمل ويقوم بتكراره مرات عديدة في اليوم الواحد مما يكسبه خبرة كبيرة وإتقان دقيق لعمله يساعده في رفع إنتاجيته بشكل ملحوظ، كما إن الإنتاج الكبير الحجم يساعد على استخدام كمائن كبيرة وعالية الإنتاجية وذات كفاءة عالية .

ويقصد بوفورات الحجم إحدى المفهومين الآتيين، إما وفورات داخلية، أي التي تعتمد على حجم المشروع وهذه تساعد على خفض التكاليف من إحدى الأوجه الآتية[1] :

1. استخدام مكائن حديثة ومتطورة.
2. شراء كميات كبيرة من المواد الأولية وبأسعار جملة متدنية.
3. زيادة التخصص.
4. تقسيم أكبر للعمل.

[1]. **نفس المرجع**، ص: 148

وقد تكون وفورات الحجم خارجية وفيها لا تستطيع المنشأة لوحدها التأثير على متوسط تكلفة الإنتاج ، بل تعتمد في ذلك على القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الصناعة، والذي بدوره يقوم ببعض النشاطات والإعمال والخدمات التي تستفيد منها المنشأة المعنية في خفض متوسط تكاليف إنتاجها، من خلال مثلا تدريب العمال ورفع كفاءتهم في ورش متخصصة، أو ابتكار طرق إنتاجية حديثة، أو تطوير المهارات المتعلقة بالصناعة المعينة، أو تدعيم وتطوير البني التحتية التي تحتاج إليها هذه الصناعة، فكلما ازداد نشاط القطاع الصناعي في مجال معين كلما ساعد ذلك على استفادة المشروعات من نفس الصناعة من الوفورات الخارجية .

إن تقسيم الوفورات إلى داخلية وخارجية يحظى باهتمام الشركات ، لأن وفورات الحجم الداخلية لا تتناغم مع سوق المنافسة التامة، التي تتصف بكثرة البائعين والمشترين، وبذلك فلا يستطيع أي منهم التأثير في السعر السائد في السوق، كما أن جميع المنتجات المطروحة في السوق متجانسة فليس هنالك ميزة لبائع على آخر، ويكون الدخول والخروج من السوق متاحا للجميع الأمر الذي يجعل الأرباح قد تصل إلى الصفر، ولكن إذا كان الإنتاج في إحدى الشركات يتميز بظاهرة وفورات الحجم الخارجية، فان هذه الشركة تستطيع خفض متوسط تكاليفها الإنتاجية لكي تكون تكلفة إنتاج السلعة أقل من السعر السائد في سوق المنافسة التامة وذلك بزيادة كمية الإنتاج وتوليد الربح لأنها تستطيع بيع كامل إنتاجها في سوق المنافسة التامة[1] .

وقد ميز الكاتب السويدي ليندر Linder في دراسة بعنوان (مقال في التجارة والتمويل) عام1961 لتفسير حجم التجارة بين البلدان المتقدمة المتماثلة في امتلاك عناصر الإنتاج، ميز بين تجارة السلع الصناعية وبين تجارة المواد الأولية، وأوضح إن تجارة المنتجات المصنعة تحدث بين دول متشابهة في وفرة عناصر الإنتاج وغالبا ما تكون دولا متقدمة وصناعتها متقدمة كذلك، في حين أن تجارة المواد الأولية تحدث بين دول نامية أو متخلفة وبين دول صناعية متقدمة، والسبب كما هو واضح أن المواد الأولية متوفرة في الدول النامية بكثرة وأن حاجة هذه الدول إليها معدومة أو قليلة وعلى العكس من ذلك إن الدول الصناعية غالبا ما تكون مفتقرة إلى

[1]. نفس المرجع السابق، ص: 150

المواد الأولية وفي نفس الوقت فان صناعتها بحاجة ماسة إلى هذه المواد الأولية وهذا لا يتعارض مع نظرية هيكشر أولين .

إلا أن تطور صادرات المواد الصناعية (السلع المصنعة) يعتمد على الطلب الداخلي،وهو ما يطلق عليه بـــ (الطلب الممثَّل) الذي له دور كبير في تحديد الميزة النسبية لسلع التصدير من خلال الأتي:

أ- توسع السوق إذ بوجود الطلب المحلي فان المنتجين يقومون بالإنتاج لغرض سد حاجة هذا الطلب المحلي ثم يستطيع هذا المنتج استخدام تكنولوجيا حديثة لغرض زيادة الإنتاج من اجل التصدير.

ب- مثالية السوق المحلية لحل الكثير من مشكلات المنتجين وتطوير أنواع جديدة من السلع وذلك بسبب الارتباط والتواصل بين المنتجين وبين المستهلكين.

ت- إن زيادة الطلب المحلي على السلع المنتجة محليا قد تقود إلى تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية والتي بدورها تستطيع خلق قدرة تنافسية في الأسواق العالمية .

وتنص فرضية ليندر على أن البلدان إنما تقوم بتصدير السلع التي يكون لها أسواق محلية كبيرة ويقبل على شراءها غالبية المستهلكين المحليين وبذلك فان المنتجين سوف يكتسبون الخبرة والكفاءة بالإنتاج التي تؤهلهم لتصديرها إلى الخارج . إلا أن هذه الفرضية قد أثبتت صحتها في الدولة التي ينتسب إليها ولكنها لم تستطع اجتياز الاختبار في بلدان أخرى تقوم بتصدير سلع إلى الخارج ليس لها أي سوق محلية ، مثل تصدير الصين لبعض الملابس العربية كالعقال والشماغ والدشداشة ، أو تصدير اليابان (التي لا تدين بالمسيحية) لشجرة الميلاد الصناعية بطاقات الأعياد إلى الدول الأوربية مثلا[1].

- **التجارة الدولية على أساس الفجوات التكنولوجية:**

بدأت التكنولوجيا منذ زمن ليس بالقصير باحتلال مركز مهم في تسلسل الأسباب التي تمنح الدولة ميزة نسبية في إنتاج بعض أنواع السلع، فلم يقتصر الدور فقط على توافر عناصر الإنتاج التقليدية (العمل ورأس

[1] .نفس المرجع، ص: 153

المال والموارد الطبيعية) بل أضيف إليها اليوم عنصرا مهما هو (التكنولوجيا) التي أصبح دورها كبيرا في تحديد حجم واتجاهات التجارة الدولية نظرا لاختلاف الدول بعضها مع البعض الآخر في المستوى التكنولوجي وخاصة في القطاع الصناعي، وبموجب هذا الأساس في التجارة الدولية (الفجوة التكنولوجية)، فإن الدول المختلفة تقوم بعقد صفقات تجارية كبيرة بينها لتزويد بعضها البعض بأنواع المنتجات الجديدة، أو بطرق إنتاجية حديثة، إذ إن قوانين حقوق الملكية الفكرية تعطي الدولة المخترعة أو الشركة المخترعة للسلعة الجديدة أو طريقة الإنتاج الجديدة احتكارا مؤقتا لإنتاجها لا يجوز للآخرين تقليدها أو إعادة إنتاجها إلا بعد حين من الزمن تحدده اتفاقات الملكية الفكرية لبراءات الاختراع، أو قيام الدولة أو الشركة الأخرى بشراء حق الامتياز من الدولة أو الشركة صاحبة الاختراع (صاحبة الامتياز). وتنشط الدولة صاحبة الاختراع أو الدولة صاحبة الامتياز بتصدير السلعة (أو الفكرة أو الكتاب الجديد) إلى الدول الأخرى طيلة المدة التي تؤمنها لها القوانين الدولية ذات الصلة .

وتعد الولايات المتحدة من أكبر الدول في براءات الاختراع وعليه فإنها تقوم باحتكار تصدير العديد من السلع الجديدة ذات المستوى التكنولوجي الرفيع سنويا، ولكن بعد مرور المدة المحددة لحماية المنتج الجديد يكون المنتجين الآخرين قد تعرفوا على طريقة إنتاجه وعلى التقنيات الخاصة بإنتاجه فيبدؤون بإنتاجه لأسواقهم المحلية أولا ثم إلى أسواق الدول الأخرى، بل قد يقومون بتصديره إلى الولايات المتحدة نفسها عندما يتوقف المنتجون الأميركيون عن إنتاجها والتوجه لإنتاج منتجات احدث اعتمادا على براءات اختراع أحدث وهكذا تنشط عندئذ التجارة الدولية. إلا إن ما يؤخذ على هذا النموذج هو عدم توضيحه للأسباب التي تؤدي إلى حدوث مثل هذه الفجوات التكنولوجية بين الدول المختلفة [1].

- **التجارة الدولية على أساس دورة المنتج**

يعد نموذج دورة المنتج أوسع انتشارا وأعم من نموذج الفجوة التكنولوجية، وقد قام بتطوير هذا النموذج كل من بوزنر و فيرنون، فقد أوضح بوزنر أن التجديد (أي إنتاج سلعة جديدة أو استخدام طريقة إنتاجية جديدة)

[1]. السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص: 62

قد يولد ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة سيكون باستطاعتها الاستفادة من هذه الميزة في توسيع صادراتها إلى الأسواق الدولية طالما بقيت هذه الميزة بعيدة عن التقليد وطرح المنتجات المماثلة إلى السوق الدولية ، ولكن بوزنر لم يبحث عن الكيفية التي بموجبها سيتحقق ذلك في هذه الدولة أو تلك .

لذلك فقد حاول فيرنون الإجابة عن هذا التساؤل في مقال له نشر عام 1966، واستخدم في تحليله السلع التي تسمح باستبدال العمل محل رأس المال أو بالعكس والتي تنتجها الولايات المتحدة [1]، وقد وضع اسما لنموذجه تحت عنوان (دورة المنتج) أو دورة حياة المنتَج، أي منتج، يكون جديدا في البداية في أسواق الولايات المتحدة ويصبح كثير الاستعمال ثم ينتشر ويجذب انتباه الناس إليه في الدول الصناعية الأخرى وتكون الولايات المتحدة مصدّرا لهذا المنتج .

وبعد أن ينمو الطلب الأجنبي على هذا المنتج وتصل مبيعات الولايات المتحدة منه إلى مستوىً عالٍ وكافٍ عندئذٍ سوف يغري ذلك الشركات الأجنبية (غير الأميركية) في الشروع بإنتاج هذا المنتَج وتصديره بعد أن يصبح نمطيا في الولايات المتحدة وتبدأ صادراتها منه بالانخفاض لتقوم الدول الأخرى بإنتاجه وتصديره، بعد أن تتمكن هذه الشركات من فهم العملية الإنتاجية له فهما كاملاً وخفض تكلفة إنتاجه لديها عن طريق زيادة الإنتاج منه، ومن المحتمل أن تقوم هذه الشركات الأجنبية بإعادة تصدير المنتج (أي نوع المنتج) إلى الولايات المتحدة نفسها وهذا يمثل نهاية دورة حياة المنتج لتلك السلعة لتبدأ سلعه أخرى بالأدوار نفسها، فالتوسع في إنتاج السيارات في الدول النامية مثل دول آسيا وأميركا اللاتينية على سبيل المثال، هو أمر يدعو إلى التفكير بان صناعة السيارات أوشكت للتحول إلى صناعة نمطية (تقليدية) بينما كان إنتاجها في السابق مقتصرا على الدول الصناعية المتقدمة .

وقد ميّز فيرنون بين أربع مراحل لدورة حياة المنتج هي: [2]

---

[1]. جمال جويدان الجمل، **مرجع سابق**، ص: 42

[2]. **نفس المرجع السابق**، ص: 43

1) مرحلة الإنتاج الجديد: وفي هذه المرحلة يفترض أن التجديد والإنتاج يبدءان في الولايات المتحدة ، وبيعه في أسواقها .

2) مرحلة الطلب الأجنبي على هذا المنتج الجديد مما يؤدي إلى زيادة صادرات الولايات المتحدة من المنتج الجديد.مرحلة إنتاجه من قبل الشركات الأجنبية وتسويقه إلى أسواقها المحلية والأسواق القريبة وبالتالي انخفاض حجم الصادرات الأميركية له .

3) مرحلة قيام الولايات المتحدة الأميركية باستيراده من الدول التي أصبحت منتجا كبيرا له وبأسعار تنافس الأسعار الأميركية ، وهي مرحلة نهاية دورة المنتج .

ولابد هنا من الإشارة إلى أن دورة حياة كل منتج تختلف عن مدتها الزمنية عن دورة حياة المنتجات الأخرى تبعا لنوع المنتج ومدة حمايته الفكرية وسرعة التعرف على طريقة إنتاجه وتكييف التكنولوجيا اللازمة لإنتاجه وغير ذلك من الأسباب التي تزيد أو تقلل من المدة الزمنية لدورة حياة المنتج.

المبحث الثاني: السياسات التجارية بين الحرية و التقييد.

صارت التجارة الخارجية تلعب دورا حاسما ومحركا في توجيه النشاط الاقتصادي ككل، وتؤثر خاصة على مستوى الإنتاج، من خلال تمكينها لتصريف المنتجات بالأسواق الخارجية، ومن ثم العمل على توفير الدافع إلى مواصلة الإنتاج وتطويره وتقدمه.

وتستخدم التجارة الخارجية في التأثير على جوانب اقتصادية مختلفة باستعمال أدوات معينة، قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وذلك ما يسمى بالسياسة التجارية، وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة التجارية في ظل مذهب التقييد (الحماية).

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها: " تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.[1]

وتتمثل أيضا في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية.[2]

حيث لا ينفي أصحاب اتجاه الحماية تقييد معين لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي وتقسيم العمل. وأن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الإنتاج ما بين دولة وأخرى.إلا أنهم يعتقدون أن هناك أهدافا أخرى ذات أهمية للمجتمع يتوجب العمل على تحقيقها حتى لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي.

ويرى أصحاب اتجاه الحماية أو التدخل انه مادامت الثروة التكنولوجية والعملية قادرة على إطفاء أو إزالة تلك الاختلافات في الميزة النسبية فإنما ذلك سوف يؤدي إلى تضييق هوة التكاليف النسبية وبالتالي ازدياد الضغط من أجل فرض قيود على التجارة.

ولتأكيد صحة اختيارهم فإن أنصار الاتجاه الحمائي يوردون المبررات التالية:[3]

1. تقييد التجارة يؤدي إلى حماية الصناعات الوطنية الناشئة: لأن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي دولة حديثة بالتنمية الصناعية مرتفعة ولا تستطيع هذه الصناعات مجابهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الدولية، لهذا فإن من حق هذه الصناعة على الدولة الوقوف إلى جانبها لحمايتها من المنافسة الأجنبية، ومن هنا تلجأ بعض الدول إلى التدخل إما بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة والمشابهة للإنتاج المحلي

[1]. السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص: 72

[2]. السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص: 149

[3]. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس و التطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 130

أو ممارسة نوع من الحماية الانغلاقية المتمثلة في منع استيراد هذه السلع، كما فعلت العديد من الحكومات العربية في فترة من الفترات لحماية الصناعات الناشئة والوطنية، ومازالت بعض الدول في العالم الثالث تمارس هذه السياسة على أن يتم رفع هذه الحماية عن هذه الصناعات بعدما تثبت هذه المؤسسات قوتها وجدارتها.

ويمكن القول أن هناك وجهات نظر حول مدى درجة الحماية للصناعات الناشئة منها ما يؤيدها بشكل مطلق ومنها ما يؤيدها بتحفظ على المدى ونوعية الحماية لأي صناعة وبالذات التي قد يكون أمامها فرص نجاح وآخر لا يؤيد الحماية بل يرى الإعانات على اختلاف أنواعها كبديل في ذلك.

2. إن تقييد التجارة سوف يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة في السوق الوطني و بالتالي زيادة التشغيل و تخفيض نسب البطالة.لأن الحماية ترفع الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة التي تعمل في الصناعات نظرا للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها الإنتاجية على أن هذه الأمور أكثر ما تكون مناسبة في الدول ذات التجمعات السكانية الكبيرة، لما له علاقة بالطاقة الاستيعابية أو الاستهلاكية للسوق المحلي.

3. يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن سياسة السوق المفتوحة تؤدي إلى ضياع قدرة الدولة على الاستغلال الاقتصادي وبالتالي السياسي.

4. هناك فوائد مختلفة للحماية، منها ما يكون خاصا بأمن الدولة وحمايتها على الصعيد الداخلي والخارجي مثل إنتاج السلع الأساسية. والضرورية وقت الأزمات والحروب، لذلك تتبنى الدولة سياسات معينة لتحقيق هذا الغرض.

5. الحماية بغرض تنويع الإنتاج: الحماية تجنب المخاطر الناتجة عن التخصص الزائد، وتسعى إلى تحقيق التنوع في الإنتاج، فالدولة التي تتخصص في إنتاج منتوج واحد وتعتمد عليه كأساس في التبادل الدولي، قد تعرض اقتصادها الوطني للخطر، إذا ما حدث على هذا المنتوج طارئ سواء كان طبيعيا أو اقتصاديا، فتنوع

الإنتاج من شأنه يمكن الدولة من أن تواجه أي خطر سواء تعلق الأمر بتقلبات الأسعار، أو تعلق بحالة انقطاع في الأسواق الخارجية بسبب ظروف سياسية، أو بسبب حدوث كساد في اقتصاديات الدول إلى تصدر إليها السلعة أو ظهور منافسة قوية في وجه هذه السلعة، وفي هذه الحالة لا يمكن إتباع سياسة اقتصادية قصد تنويع الإنتاج، دون الرجوع إلى سياسة الحماية[1].

6. الحماية بغرض الحصول على إيراد:يرى أنصار الحماية أن فرض الرسوم الجمركية بنسبة مرتفعة من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في إيرادات الدولة، ولقد كانت الرسوم الجمركية تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الولايات المتحدة الأمريكية خلال أوائل الأربعينات من هذا القرن، وما زالت تشكل معظم الإيرادات في العديد من الدول الآخذة في النمو، وكثيرا ما تؤدي المغالاة في فرض الرسوم إلى تقليل الواردات، وإلى نقص حقيقي في الإيراد الكلي للدولة. كما تؤدي أيضا إلى ممارسة المعاملة بالمثل من قبل الدول الأجنبية لصادرات الدول[2].

إن الواقع العلمي لهذه الاتجاهات، يشير إلى أنه ليس هناك دولة تتبع بصراحة مذهبا دون الآخر، إنما تجد أن معظم الدول تتبع في سياساتها التجارية الخارجية مزيجا من الاتجاهين ولكن بأسلوب مدروس ومنظم يخدم في النهاية توجهات هذه الدول الاقتصادية والسياسية.

المطلب الثاني: السياسات التجارية في ظل مذهب الحرية.

يتمثل هذا المذهب في "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى". ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها الدول الأخرى. وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية.[3]

---

[1]. شريف علي الصوص، **مرجع سابق**، ص: 131

[2]. عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية "حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص: 123

[3]. السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص: 126

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تطبيق بعض الدول للسياسة الحمائية في تجارتها الدولية وما يتبعها من نقص الوارد الأجنبي والسعي إلى زيادة الصادر المحلي يؤدي إلى تناقص صادرات الدول الأخرى، إلى الأسواق العالمية وهو ما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات وسياسات مضادة تؤدي في النهاية إلى تفشي الكساد بين محاور التجارة الدولية لذلك ينادي أصحاب هذا الاتجاه بإطلاق حرية التجارة العالمية، دون أية قيود تعيق حركتها مستندين في ذلك إلى نظرية النفقات النسبية التي صاغها ديفيد ريكاردو والتي تعني _رغم ما وجه إليها من انتقادات_أن سيادة حركة التجارة الدولية تؤدي إلى تخصص كل دول أو مجموعة دول في إنتاج سلع محددة، تتوافر فيها خصائص مميزة مما يتبعه في النهاية إلى ظهور منتجات عالية الجودة والتميز متناوبة المستوى تنتجها دول العالم المختلفة كل منها حسب قدرتها وإمكانياتها لتشكل مكونات التجارة الدولية.

ويعكس هذا الاتجاه العلاقة القوية بين سياسة حرية التجارة الدولية ونظرية النفقات النسبية إذ تشكل الأولى_حرية التجارة الدولية_الهيكل الذي يمكن الدولة أو مجموعة من الدول من التخصص تبعا للنفقات النسبية وهو ما يعني تلازم المتغيرين(سياسة حرية التجارة الدولية، ونظرية النفقات النسبية).

ويستند مؤيدي حرية التجارة الدولية إلى المبررات التالية[1]:

1. يسهم الأخذ بسياسة حرية التجارة الدولية إلى تقسيم العمل وتطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج حيث تتخصص كل دولة أو مجموعة من الدول في إنتاج السلع التي تتوافر فيها معظم مقوماتها أو كلها وبالتالي تقل نفقاتها النسبية، وهو ما يعني تحقيق عدة مميزات منها تحقيق المجتمع المنتج أقصى ربح ممكن، و بيع السلعة بأقل سعر، مما يوسع من دائرة التوزيع الجغرافي لمجال تسويقها ويزيد من مستوى الرواج الاقتصادي، وهو ما يعود بالنفع في النهاية على المنتج والمستهلك على حد سواء.

2. تساعد سياسة حرية التجارة الدولية على نشاط البحث العلمي الهادف إلى رفع مستوى الجودة و تقليل نفقات الإنتاج قدر الإمكان وهو ما يعني انطلاق قوي للتجديد والابتكار في مجالات الإنتاج التي تخدم التجارة

[1]. محمد خميس الزوكة، **جغرافية التجارة الدولية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 114

الدولية، وما يتبعها من ارتفاع مستوى جودة مكوناتها وتقليل تكلفة إنتاجها حيث سيدخل ساحة الابتكار والتجديد كافة المنتجين الصغار والكبار، المحليين والدوليين كل في مجاله وعلى قدر إمكاناته وظروفه، مما يخلق جوا تنافسيا تنعكس آثاره إيجابا على التجارة الدولية.

3. تعد سياسة حرية التجارة الدولية أي حرية انتقال السلع والمنتجات بين الدول هي البديل المنطقي لضعف قدرة بعض عناصر الإنتاج – كعنصر الأيدي العاملة الماهرة – على الانتقال بين دول العالم المختلفة، عكس الوضع بالنسبة لقدرتها على الحركة بسهولة من إقليم إلى آخر داخل الدولة الواحدة، حيث ستنتقل المنتجات والسلع تامة الصنع بسهولة بين الأسواق المختلفة، عكس بعض عناصر الإنتاج التي تضعف قدرتها على الانتقال بين الدول لاعتبارات اقتصادية وأحيانا سياسية، فمستوى أجور القوى العاملة الماهرة تنخفض في المجتمعات التي تتوافر فيها بأعداد كبيرة – كدول النمور الآسيوية في شرقي وجنوب شرقي آسيا –على مثيلتها في المجتمعات التي لا تتوافر فيها بدرجة كافية رغم تساوي خصائص هذه القوى في النمطين من المجتمعات، ومعنى ذلك أن انتقال المنتجات المصنعة عن طريق التجارة الدولية عبر الحدود السياسية بين الدول التي تتوافر فيها القوى العاملة الخبيرة إلى مثيلتها التي لا يتوافر فيها هذا العامل بدرجة كافية يعوض من ارتفاع تكلفة[1] الأيدي العاملة الماهرة كأحد عناصر الإنتاج في المجموعة الأخيرة (أي في الدول التي لا تتوافر فيها الأيدي العاملة الماهرة بدرجة كافية).

4. تسهم حركة التجارة الدولية في اتساع حجم الأسواق القومية والدولية على حد سواء فالمعروف من الناحية الاقتصادية أن الحجم الأمثل لأي وحدة (منشأة) إنتاجية لابد وأن يتفق حجم إنتاجها مع توافر سوق التصريف لسلعة بسعة محددة، وفي إطار دائرة معينة. ومعنى ذلك أن إطلاق العنان لحرية التجارة الدولية يؤدي بالتبعية إلى توسيع دائرة أسواق تصريف منتجات المنشآت الإنتاجية ذات الأحجام الأمثل، مما يؤدي في النهاية

[1]. نفس المرجع السابق، ص: 115

إلى انخفاض نفقات الإنتاج وبالتالي تناقص أسعار البيع وهو ما يعود بالنفع في النهاية على طرفي عملية الإنتاج وهما المنتج والمستهلك.

المبحث الثالث: ماهية تحرير التجارة الخارجية

لعبت التجارة على مر العصور دورا كبيرا في حياة البشر، كما برزت أهميتها الفائقة في مجال التنمية الاقتصادية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية، فتم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة في سنة 1947 لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء[1].

ويعتبر مصطلح "تحرير التجارة"، الذي يتحقق في إطار من التكافؤ الذي لا يمكن أن يتم إلا حين تتقارب قدرات الدول في الإنتاج الصناعي وفي المعرفة بأساليب الاتصالات الحديثة وإنتاجها، والانتفاع بثمار التكنولوجيا الجديدة في مختلف جوانب العمليات الإنتاجية، وإلا فما الذي تتلقاه الدول النامية لقاء صادراتها مهما حاولت بالمقابلة مع الدول الصناعية الكبرى[2]

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتحرير التجارة الخارجية و القوانين التي تقوم عليها.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية لتحرير التجارة الخارجية.

شهد العالم تطورات سريعة ومتلاحقة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. فقد حاولت مجموعة من الدول غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، إيجاد سبل كفيلة بتنظيم الشؤون الاقتصادية العالمية.[3] فالتجربة السابقة مع الكساد العظيم في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، والتي تلاها فرض قيود تجارية من قبل كبريات الدول المتاجرة، أظهرت حاجة الحكومات إلى نظام متعدد الأطراف في مجال التجارة الدولية. ودعم هذا الوعي الدمار الذي سببته الحرب العالمية الثانية وكذلك الحاجة لتوسيع التجارة الدولية كآلية مهمة للتطور والنمو.

---

[1]. عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث "دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002، ص: 9

[2]. السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003، ص:25

[3]ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص: 4

كانت الأزمة الاقتصادية التي حلت بالعالم سنة 1929 مدعاة إلى المغالاة في الحماية الجمركية، إذ نقصت المبادلات، وانكمش حجم التجارة الدولية، ويرجع السبب في ذلك إلى القيود المختلفة التي فرضت على تداول السلع، من رسوم جمركية مرتفعة، وإتباع نظام الحصص وحصول الأزمة النقدية وما ترتب عنها من الرقابة على عمليات الصرف، ثم حدث تغيير في موقف الدول تجاه فرض القيود على التجارة حيث تعرضت الدول المشاكل نتيجة المغالاة في الحواجز الجمركية، وترتب عن سياسة العزلة الاقتصادية إن كل دولة كادت تصبح أرضا مغلقة بالنسبة للدول الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى انكماش التجارة الدولية، ولإزالة هذه الظاهرة الخطيرة رأت الدول أنه لا مناص من العمل على اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه الحالة[1].

وما كاد العالم يفيق من أهوال تلك المشكلات حتى داهمته الحرب العالمية الثانية في سنة 1939. وقد أدت الحاجة إلى التعاون الاقتصادي الدولي إلى انعقاد مؤتمر ((بريتون وودز)) في عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم الاتفاق الدول المجتمعة وعددها 44 دولة على إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف خلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي المستمر، ولتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدء مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري دولي متعدد الإطراف وبناء على الاقتراح الأمريكي انعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946، واستكمل أعماله في جنيف سنة 1947 ثم اختتمها في هافانا عاصمة كوبا في 24 مارس1948[2]

ولقد كان من العوامل الأساسية التي أدت إلى تغير السياسة التجارية ظهور الدول النامية المستقلة، حيث اتجهت هذه الدول إلى تنويع إنتاجها، والأخذ بوسائل التخطيط الحديثة واللجوء إلى التصنيع، بغية رفع مستوى معيشتها، مما أدى إلى زيادة طلبها على السلع الرأسمالية وفي نفس الوقت بدت الحاجة إلى تصريف منتجاتها، فاندفعت الدول في فترة ما بين الحربين في تيار الحماية، وفرضت على الواردات الأجنبية صور شتى من القيود

[1]. محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمة وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 45

[2]. عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث "دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص:16

لم يسبق لها مثيل من قبل، ولكن رجال السياسة وجدوا أن سياسة الحماية تنطوي على أضرار، وأنه لا بد من إعادة تنظيم التجارة الدولية على أساس أكثر حرية وفي شهر فيفري 1946 قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع إلى هيئة الأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي للتجارة والعمل، وصدر عن المؤتمر الذي عقد في هافانا عاصمة كوبا في الفترة من 21 نوفمبر سنة 1947وحتى 24 مارس 1948 ميثاق هافانا والذي أوصى بإنشاء هيئة دولية للتجارة لتوفير وتهيئة الظروف للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وأن تتعهد الدول بالعمل على تشجيع التدابير الدولية التي من شأنها تحقيق الأهداف التالية وهي: [1]

1. ضمان زيادة الدخل القومي والطلب الفعلي والتوسع في الاستهلاك ومبادلة السلع.
2. مساعدة وتشجيع التنمية الصناعية والاقتصادية للدول النامية وتشجيع انتقال تدفقات رؤوس الأموال.
3. تسيير وصول جميع الدول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية ووسائل الإنتاج.

يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة وقد يكون ذلك صحيح إلى حد ما، ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغائها ماهو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة. والسبب في ذلك أن مفهوم التغلب على العوائق الغير تعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة وانتشرت في الآونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية والتي قد لا تربط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ. وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي[2]

وتعرف"بأنها إزالة أو تخفيض القيود على التجارة سواء في الخدمات أو السلع وذلك من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة".[3]

---

[1]. محمد صفوت قابل، **مرجع سابق**، ص: 46

[2]. أحمد فاروق غنيم، **حول تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2004، ص: 2

[3]. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي لسياتل و حتى الدوحة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 124

" ويقصد بها تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر[1]

إن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح الوحيد للتنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر في الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار.وقد شهدت الجات ثماني جولات من المفاوضات. وتعتبر الجولة الثامنة المعروفة باسم(جولة أوروجواي) أهم الجولات حيث دارت فيها المفاوضات بين عدد كبير غير مسبوق من الدول حول معظم جوانب التجارة الدولية مثل التجارة الدولية في السلع وفي قطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية والقواعد العامة للتجارة الدولية[2].

الفرع الثاني: قوانين تحرير التجارة الخارجية.

نستعرض من خلال هذا العنصر القوانين التي يقوم عليها مبدأ تحرير التجارة الخارجية والتي نوجزها فيما يلي:

1- **عدم التمييز في المعاملة التجارية:** ينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى، بل تتساوى كل الدول الأعضاء في المنظمة (وفي الجات سابقا) في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية.

يعتبر مبدأ عدم التمييز هو الركيزة الأساسية للاتفاقية، ويتحقق من خلال سريان شرطين: شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الأجنبية.

[1]. . عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان، 2011، ص: 75

[2]. عاطف السيد، **مرجع سابق**، ص: 9

بالنسبة للشرط الأول والذي هو شرط الدولة الأولى بالرعاية، يعد أحد أهم المسائل الأساسية في المنظمة العالمية للتجارة وقد أخذت به الجات منذ إنشائها عام 1947. من جهة أخرى يعتبر أهم الأسس الذي يحقق مبدأ حرية التجارة الدولية، حيث يقوم بتشجيع المنافسة التجارية العادلة بين جميع الدول، لأن المنافسة التجارية العادلة تمنع الصراعات والحروب التجارية والتي تؤدي بدورها إلى استخدام العوائق المباشرة وغير المباشرة، خاصة مسائل الدعم والإغراق، التي وضعت من أجلها المنظمة ضوابط و قواعد تجارية تستبعد إعاقة تحرير التجارة الدولية.

غير أن هذا لا يعني أن المنظمة لا تأخذ بعين الاعتبار أو لا تراعي الظروف الاقتصادية للدول النامية.

أما فيما يخص الشرط الثاني وهو المعاملة الأجنبية، فهو يعني عدم التمييز بين السلع الوطنية والأجنبية، أي التساوي في المعاملة بين السلع.

2- مبدأ تخفيض التعريفات الجمركية: وهو ما كان يعرف في الجات بالتخفيض العام والمتوالي للرسوم الجمركية، ويكون ذلك من خلال الدخول في مفاوضات - التي كانت تعرف بالجولات - من أجل هذا المبدأ.ويساهم هذا المبدأ هو الآخر في تسهيل عملية تحرير التجارة الدولية.

وقد تضمنت معظم الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف نصوصا تعالج هذا المبدأ مثل:

أ- **اتفاقية الدخول إلى الأسواق:** أصبحت التعريفات الجمركية محل كافة القيود غير الجمركية (كالقيود الكمية التي تشكل العائق الأكبر في وجه التجارة الدولية) في اتفاقية الدخول إلى الأسواق.

فقررت المنظمة أن تخفض التعريفات بنسبة 36% على الواردات من متوسط مستواها في الفترة 1986-1990، ويكون ذلك تدريجيا خلال مدة ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فتمهل مدة أطول، قدرت بعشر سنوات، ونسبة التخفيض تكون أقل من سابقتها أي 24%.[1]

أما فيما يخص التخفيض على تجارة السلع الاستوائية يكون 40% وذلك لمساعدة الدول النامية الاستوائية على تنمية وزيادة تصديرها لمنتجاتها. كما أعفيت الدول الأقل نموا من أي تخفيض للتعريفة الجمركية في الوقت الحالي.

ب- اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية:

فمثلما تطالب المنظمة العالمية للتجارة بتخفيض التعريفات الجمركية، فهي تطالب أيضا بتخفيض نسبة أو قيمة الدعم المباشر للصادرات، وذلك في سبيل تحرير التجارة الدولية وتشجيع المنافسة التجارية العادلة. وفي هذا الإطار تقضي هذه الاتفاقية بتخفيض قيمة هذا الدعم بنسبة 36% خلال ست سنوات بالنسبة للدول الصناعية، ويصل الدعم إلى ثلثي هذه النسبة للدول النامية على مدى عشر سنوات.

ج- حظر الإجراءات والقيود التجارية: تضمنت بعض الاتفاقيات في هذا الإطار التزامات محددة على الدول الأعضاء مراعاتها، وتشمل هذه الاتفاقيات كل من جانب الاستثمار الذي يدخل في نطاق المنظمة، سياسة الإغراق وجانب القيود الكمية. وسنتعرض بصفة مختصرة إلى هذه الجوانب: [2]

- اتفاقية بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة: يتعلق الأمر بالقيود التي تحد من حرية الحركة لهذه الاستثمارات عبر الحدود الدولية وهو ما يقوم بتشويه التجارة الدولية، كقيام بعض الدول بوضع شروط على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل على أراضيها.

---

[1]. كمال بن موسى، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 149

[2]. **نفس المرجع سابق**، ص: 150

ولذلك جاءت الاتفاقية لمنع قيام أي عضو في المنظمة باتخاذ إجراءات للاستثمار تتعارض مع اتفاقيات المنظمة، خاصة المتعلقة بمبدأ المعاملة الأجنبية أو المتعلقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات والاكتفاء بوضع تعريفات جمركية.

- اتفاقية مكافحة سياسات الإغراق: كثيرا ما يتبع أسلوب الإغراق للتغلب على المنافسة في السوق الدولية، وقد نصت اتفاقية منع سياسات الإغراق على الحد من هذه الممارسات وذلك لتحقيق المنافسة المتكافئة.

في جولة الأورجواي تم عقد اتفاق خاص لمنع سياسة الإغراق، وتحديد معناه بالتدقيق. وفي حالة مخالفة هذا الاتفاق تعطي الاتفاقية الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق كتعويض.

تحدد الاتفاقية المنافسة الإغراقية، وتضع المعايير اللازمة لتحديد الضرر وإجراءات مكافحته والعمل على إنهائه في جميع الأحوال خلال خمس سنوات من تطبيق أحكام المنظمة العالمية للتجارة. ولقد أعطى الاتفاق للدول النامية معاملة تفضيلية في مجال مكافحة الإغراق نظرا لظروفها الاقتصادية.

- اتفاقية إزالة القيود الكمية: يتعلق الأمر هنا بالقيود التي تحكم التجارة الدولية في المنسوجات والملابس، هذا الموضوع الذي أثير حوله الخلاف بين أطراف الاتفاقية العامة.

ومن الجدير بالذكر أن 50% من التجارة الدولية في المنسوجات والملابس خاضعة للاتفاقية الدولية للألياف المتعددة المنعقدة في عام 1974، والتي تنص على أن للدول الصناعية المنتجة للمنسوجات والملابس الحق في فرض قيود بشكل حصص على مستورداتها منها وذلك حماية لإنتاجها المحلي. وبعد مفاوضات طويلة تم إدراج هذا القطاع في اتفاقية الجات 1994 على مراحل. [1]

[1]. نفس المرجع السابق، ص: 151

المطلب الثاني: آثار تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الأول: الآثار السلبية.

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تتزايد درجة استقلاليته، ورغم فوائد تحرير التجارة الدولية، إلا أنه ومع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة على الدول النامية، وتزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسية[1].

وفيما يلي نذكر بعض هذه الآثار السلبية على الدول النامية: [2]

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية والفنية وفئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج ويكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل.
- فرض ضغوط على المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لاسيما في السوق الوطنية.
- إن تحرير التجارة الخارجية يدفع بالدول إلى رفع الدعم على المنتجات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي تتكبد الدول التي تستوردها خسائر كبيرة الدول النامية.
- إن تحرير التجارة الخارجية تتيح فرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة[3].
- هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي[4].
- تحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة.

---

[1]. محمد صفوت، **مرجع سابق**، ص: 7

[2]. السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **مرجع سابق**، ص: 91

[3]. محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 01، 2002، ص: 22

[4]. محمد محمد علي ابراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 12

- يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب، مما يزيد في تكاليف الإنتاج.
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة مما يؤثر سلبا على اقتصادياتها.
- في حالة تحرير التجارة الخارجية ستتخصص الدولة في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية الأكبر مما يجعلها تتخصص في إنتاج السلع الأولية، فإذا انخفض الطلب العالمي على هذه السلع فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل القومي وبالتالي حدوث انكماش[1].
- يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومة في حصيلتها الجمركية.
- يساعد تحرير التجارة الخارجية في دعم موقف المحتكرين ويقضي على المنافسين الصغار في السوق[2]

الفرع الثاني: الآثار الايجابية:

إن التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي والتحول نحو العولمة تسارعت الخطى والضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية، إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الآثار الايجابية التي يخلفها هذا التوسع و نتناول عدد منها فيما يلي[3]:

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج، بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج والموارد المتاحة بتكلفة منخفضة
- البحث عن أسواق جديدة و ذلك من أجل ضمان زيادة الصادرات التي بدورها تؤدي الى رفع المدخولات المالية للدولة[4].

---

[1]. محمد صفوت، **مرجع سابق**، ص: 16

[2]. أحمد فاروق غنيم، **مرجع سابق**، ص: 17

[3]. عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص: 114

[4]. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 52

- يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة.
- إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصدرها إلى أسواق الدول المتقدمة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، نتيجة تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية.
- ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية، من خلال زيادة حجم التبادل الدولي.
- إن تحرير التجارة الخارجية يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية واستغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول.
- تستفيد الدول القابلة للاستثمار الأجنبي بزيادة مواردها من الضرائب التي تفرضها على هذه الاستثمارات، وبالتالي هذه الضرائب تؤدي إلى زيادة موارد الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة[1].
- تسمح عملية تحرير التجارة الخارجية من إلغاء الحواجز التجارية مما يسهل التجارة بين الدول ويفتح الأبواب أما انسياب المعاملات بين البلدان.
- يساعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف وبالتالي يهيء للمستثمرين والمستخدمين والمستهلكين بيئة عمل تشجع التجارة والاستثمار[2].

[1]. ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، **مرجع سابق**، ص: 59

[2]. ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص: 194

- ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادي وبالتالي فهي تعود بالنفع على الدول.
- إن تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع وخدمات عديدة ومتنوعة، وبأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في السوق المحلية[1].

[1]. أحمد فاروق غنيم، **مرجع سابق**، ص: 15.

خلاصة الفصل:

مهما اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية.إذ يتأثر هذا القطاع الإستراتيجي بعوامل متعددة (طبيعية،اقتصادية...) قد تحد من تطوره وتوسعه.

إن مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية انطلاقا من النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية التي تتضمن في الواقع عدة نظريات والتي من أهمها: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، ونظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، وأخيرا نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

أما الجيل الثاني، والذي يطلق عليه النيو كلاسيك فيتزعمه بالخصوص السويديان هكشر وأولين، اللذان ركزا في نظريتهما لنسب عناصر الإنتاج على أن تفسير قيام التجارة الخارجية،يرجع لاختلاف التكاليف النسبية للإنتاج.

عالجت النظرية التكنولوجية أوجه القصور التي عانت منها النظرية الكلاسيكية، المتمثلة في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها، وبالتالي محدودية النتائج التي توصلت إليها، وإهمالها لكثير من العناصر الهامة للاقتصاد الدولي، حيث عالجت النظرية التكنولوجية قضايا اقتصاديات الحجم، رأس المال البشري، البحث والتطوير واعتبرتها مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية.

وفيما يخص السياسات التجارية فقد وضع أنصار تقييد التجارة الخارجية حججا وأدوات لتبرير موقفهم، كما دافع أنصار التحرير عن موقفهم وأتوا بحجج وأدوات لدعم ذلك.

ينطلق تحرير التجارة الخارجية من الاتفاقيات الثنائية ثم توسع ليشمل اتفاقيات متعددة الأطراف ثم إلى مناطق حرة واتحادات جمركية في ظل ظهور المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما أدى إلى مزيد من تحرير للتجارة الخارجية.

تمهيد:

تعتبر الجزائر على غرار العديد من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يهيمن النفط على صادراتها وهذا ما يجعل الميزان التجاري غير مستقر لأنه مرهون بالأسواق الخارجية، وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية. وللوقوف أمام حقيقة الوضع فيما يخص نقاط القوة والضعف لمؤسساتنا في مجال الصادرات خارج المحروقات فيظل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر عن طريق قياس مدى مساهمة أبعاد تحرير التجارة على ترقية الصادرات خارج المحروقات. وسيتم بحث واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو اقتصاد السوق من خلال ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: واقع الصادرات في الجزائر قبل تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: واقع الصادرات في الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: مكانة الصادرات خارج المحروقات من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الصادرات في الجزائر قبل تحرير التجارة الخارجية.

يلعب التصدير دورا فعالا في اقتصاديات الدول في العالم إذ يعتبر ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، فهو يعمل على تحقيق زيادة في الدخل الوطني لها، إضافة إلى تحقيق رفاهية للمجتمع من خلال رفع المستوى المعيشي، حيث أنه كلما زادت الدولة من صادراتها على حساب وارداتها أدى ذلك إلى رفع معدلات النمو، ولهذا يجب على هذه البلدان أن تعطي أهمية بالغة لصادراتها من خلال تشجيعها بالاعتماد على استراتجيات تساعد على ذلك. والجزائر على غرار العديد من هذه الدول فهي تولي أهمية لصادراتها. وهذا ما سيتم بحثه من خلال هذا المبحث وذلك بتسليط الضوء على واقع الصادرات الجزائرية قبل تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1963 - 1971).

والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (02-01):تطور الصادرات الجزائرية

للفترة (1963-1971)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات
1963	3610
1964	3589
1965	3146
1966	3070
1967	3572
1968	4098
1969	4611
1970	4981
1971	4208

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، حوصلة، إحصائيات 2011/1962، ص: 172

شكل رقم (02-01): تطور الصادرات الجزائرية

للفترة (1963-1971)

الوحدة: "مليون دينار جزائري"

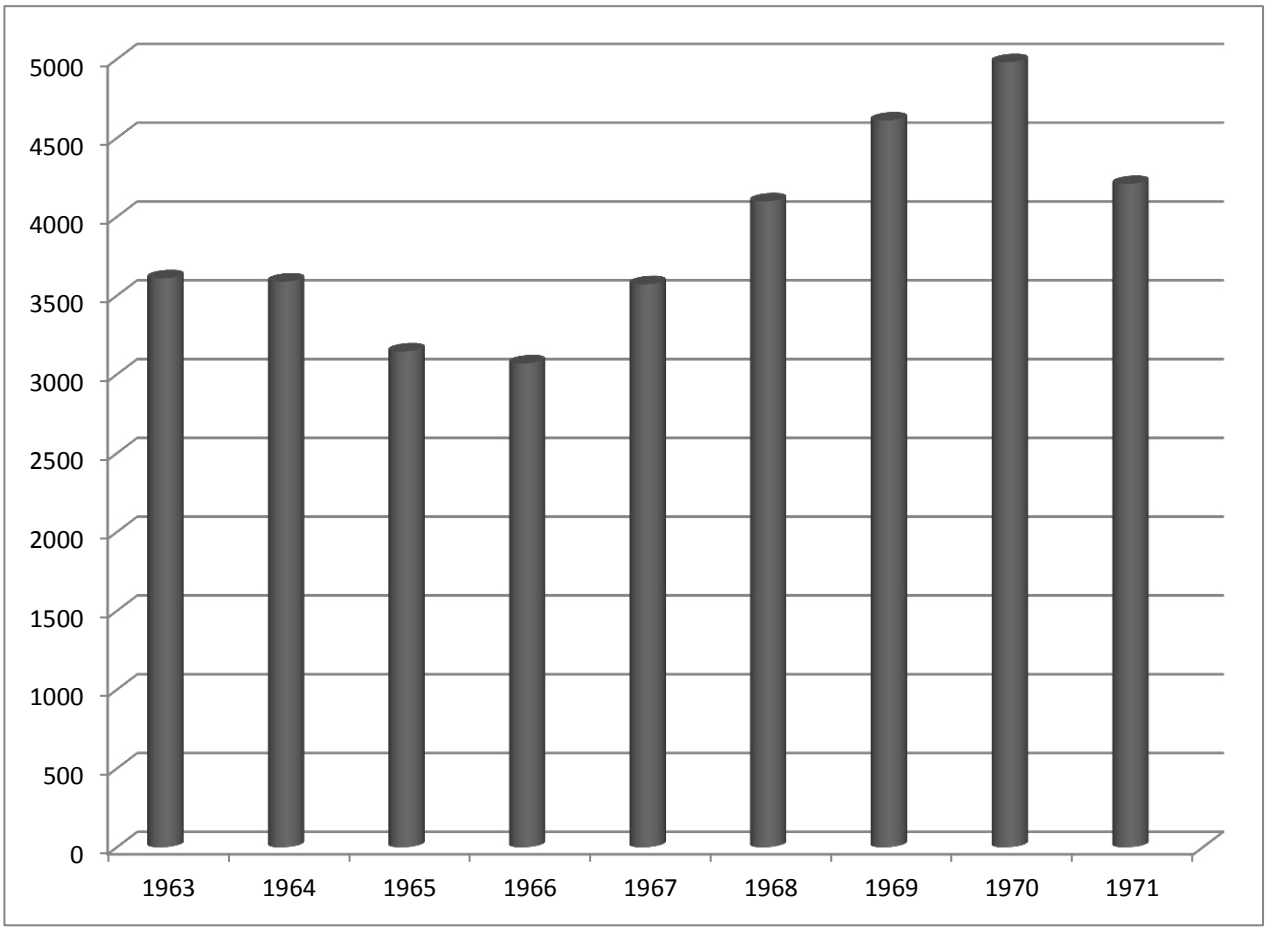

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على أرقام الجدول رقم: (02-01).

من خلال المعطيات السابقة في الجدول والشكل البياني أعلاه يتضح أن صادرات الجزائر آخذة في الارتفاع إذا ما استثنينا السنوات 1965- 1966 – 1971 والتي عرفت انخفاضا ملحوظا في قيمتها، فنجد في سنة 1963 بلغت 3610 مليون دج، بينما سنة 1964 انخفضت بنسبة قليلة لتبلغ 3589 لتستمر في الانخفاض سنتي 1965 – 1966 لتبلغ قيمتها على التوالي 3146 و3070، لتعود للارتفاع مرة أخرى سنة 1967 لتصل إلى 3572 وتستمر في الارتفاع بشكل ملحوظ في السنوات 1968 – 1969 – 1970 بقيم

متتالية تقدر بـــ: 4098، 4611، 4981 لتتراجع مرة أخرى سنة 1971 لتبلغ قيمتها 4208 بفارق يبلغ حوالي 773 مقارنة بسنة 1970.

ويمكن إرجاع الانخفاض الحاصل في الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة إلى التراجع الذي شهدته الصادرات الفلاحية من ناحية، ومن ناحية أخرى ضعف الصادرات الصناعية جراء سوء التسيير والتنظيم الذي شهده القطاع الصناعي ومؤسساته خلال تلك الفترة.

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية للفترة(1972 - 1989).

والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-02): تطور الصادرات الجزائرية

للفترة (1972-1989).

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
1972	5854	**1981**	62837
1973	7479	**1982**	60478
1974	19594	**1983**	60722
1975	18563	**1984**	63758
1976	22205	**1985**	64564
1977	24410	**1986**	34935
1978	24234	**1987**	41736
1979	36754	**1988**	45421
1980	52648	**1989**	71937

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، حوصلة، احصائيات 2011/1962، ص ص: 172- 173

شكل رقم (02-02): تطور الصادرات الجزائرية

للفترة (1972-1989)

الوحدة: "مليون دينار جزائري"

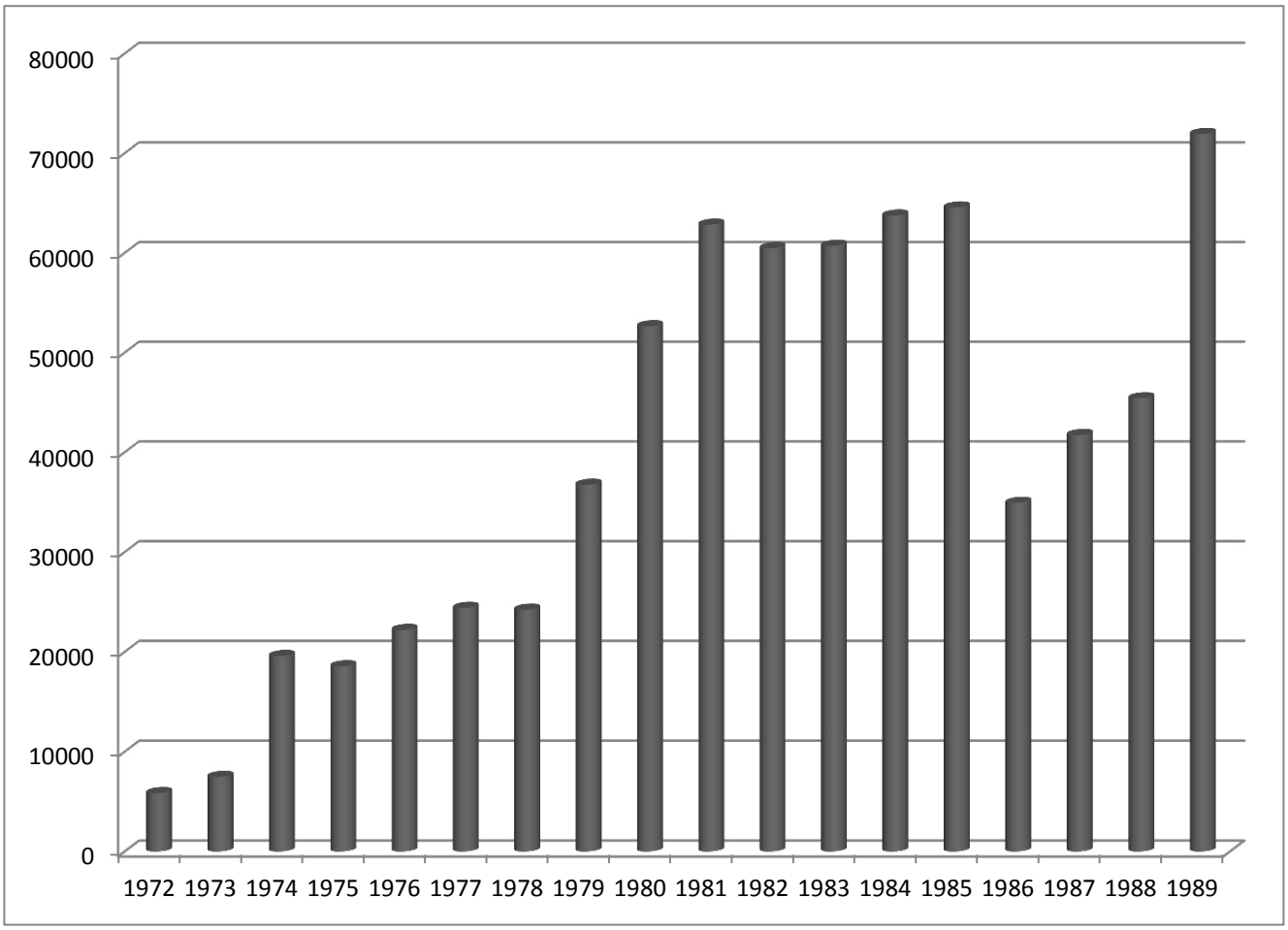

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على أرقام الجدول رقم: (02-02).

من خلال قراءة أرقام الجدول وملاحظة الشكل البياني يتضح لنا ومن الوهلة الأولى أن الخطوة التي قامت بها الجزائر سنة 1971 بتأميم محروقاتها (تأميم الغاز والشركات البترولية) كقاعدة أولية للانطلاق نحو التصنيع الوطني ساهم إلى حد كبير في رفع صادراتها الوطنية إذ نجد أن قيمة صادراتها كانت تقريبا متقاربة سنتي 1972 و1973 بقيمة قدرت بـــ: 8554 و7479 ، بينما شهدت سنة 1974 ارتفاعا كبيرا في قيمتها فبلغت 19594 لتنخفض بنسبة قليلة في السنة الموالية لتصل إلى 18563 سنة 1975 لتعود للارتفاع

مرة أخرى خلال السنوات 1976 و1977 ولكن بقيم متساوية تقريبا فنجدها بلغت على التوالي: 22205 و24410 لتنخفض مرة أخرى سنة 1978 ولكن بقيمة قليلة جدا قدرت بـــ: 24234 لتعود إلى الارتفاع بشكل ملحوظ خلال السنوات 1979 – 1980 – 1981 وكانت قيمها كما يلي: 3675 – 52648 – 62837 ثم انخفضت من جديد سنة 1982 لتصل 60478 لترتفع بعدها سنة 1983 ولكن ليس كثيرا لتصل الى 60722 ثم تستمر في الارتفاع سنة 1984 و1985 لتبلغ 63758 و64564 لتنخفض مجددا بصورة واضحة سنتي 1986 و1987 لتصبح قيمها على التوالي: 34935 و 41736 وقد كان السبب في هذا الانخفاض أن العالم شهد أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد، وبالتالي على الصادرات لتعود للارتفاع نسبيا مرة أخرى سنة 1988 فبلغت 45421 ليستمر ارتفاعها سنة 1989 ولكن بقيمة أكبر بكثير لتقدر بـــ: 71937

المبحث الثاني: واقع الصادرات في الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية.

إن مسألة النمو الاقتصادي من بين أهم المسائل التي تسعى الدول جاهدة لتحقيقها، فهي تعد مؤشرا أساسيا لازدهار المجتمعات، وتعتبر الصادرات العجلة المحركة لهذا النمو الاقتصادي مما دفع العديد من دول العالم أن تعمل جاهدة لتحقيق ذلك بتنمية صادراتها عن طريق اللجوء إلى التصنيع من أجل التصدير.

والجزائر على غرار هذه الدول تسعى لإيجاد مكانا لها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، الذي يقوم على الحرية الاقتصادية، هذا التحول جاء بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتي عصفت باقتصادها نحو الهاوية، و هو ما دفع الجزائر للجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية قصد الحصول على المساعدة، لكنها كانت مصحوبة بمجموعة من الشروط كان على الجزائر تطبيقها والتي تمثلت في الإصلاحات التي مست كافة القطاعات ومنها قطاع التجارة الخارجية الذي مر بعدة مراحل كانت تهدف إلى تحريره، واليوم وفي إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وبالنظر للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في تحقيق ذلك كان لابد لها من أن تسعى للمراهنة على تحرير التجارة الخارجية من أجل تحقيق أهدافها وهذا ما سنحاول معرفته من خلال دراسة تحليلية لواقع الصادرات في الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية قبل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية (1990م – 2005م).

سيتم في هذا المطلب استعراض هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (1990-2005) من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (02-03): تطور الصادرات الجزائرية

للفترة (1990-2005)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
1990	122297	**1998**	588875.6
1991	233589	**1999**	840516.5
1992	249010	**2000**	1657215.6
1993	239552	**2001**	1480335.8
1994	324338	**2002**	1500191.9
1995	498451	**2003**	1902053.3
1996	740811	**2004**	2337447.8
1997	791767.5	**2005**	3421548.3

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، حوصلة، إحصائيات 2011/1962، ص ص: 174 – 175

شكل رقم (02-03): تطور الصادرات الجزائرية

للفترة (1990-2005)

الوحدة: "مليون دينار جزائري"

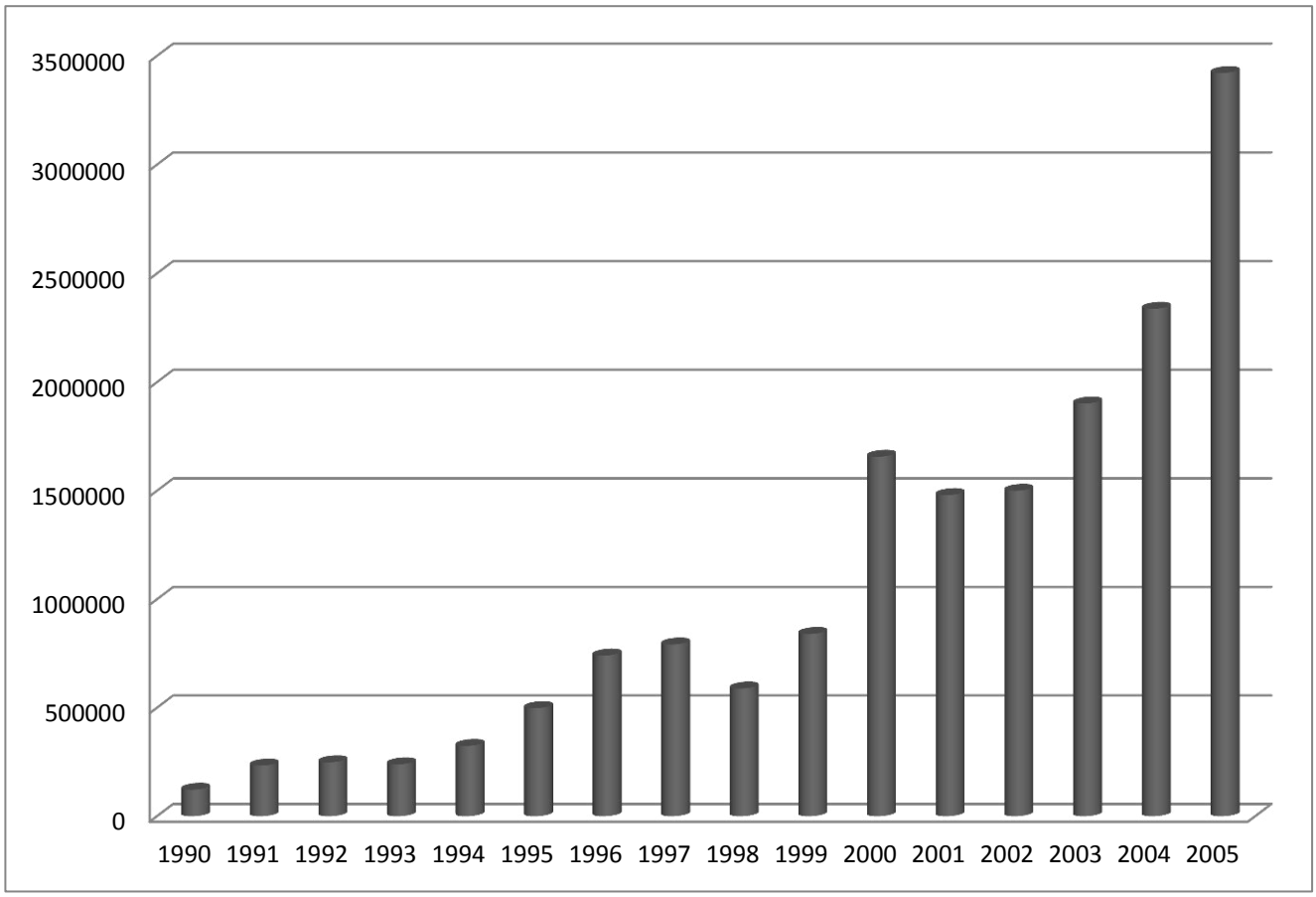

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على أرقام الجدول رقم: (02-03).

إن الملاحظ إلى إحصائيات الجدول والشكل البياني السابقين يكتشف أن صادرات الجزائر استمرت بالارتفاع رغم الانخفاضات التي شهدتها في بعض السنوات فنجد أنها بلغت سنة 1990 قيمة 122297 وهو ارتفاع ملحوظ إذا ما قارناه بالسنة السابقة بينما وصلت سنتي 1991 و1992 على التوالي: 233589 و249010 لتنخفض مرة أخرى سنة 1993 لتصل إلى 239552 لتعود للارتفاع بصورة مستمرة خلال السنوات 1994، 1995، 1996، 1997 بالقيم: 324338، 498451، 740811، 791767.5 لتنخفض من جديد إنخفاضا كبيرا سنة 1998

لتبلغ 858875.6 لترتفع سنة 1999 لتصل إلى 840516.5 إضافة إلى ارتفاعها كذلك سنة 2000 لتقدر بـــ 1657215.6 لتستمر قيمها في التذبذب لتنخفض تارة أخرى سنة 2001 لتبلغ 1480335.8 لتشهد سنة 2002 ارتفاع ولكن طفيف يقدر بـــ: 150191.9 بينما سنة 2003 ارتفعت فيها قيمة الصادرات ولكن بشكل ملحوظ لتصل إلى 1902053.5 واستمرت بالارتفاع خلال السنوات 2004، 2005 لتبلغ 2337447.8، 3421548.3.

فبالرغم من الإصلاحات التي شملت التجارة الخارجية بصفة عامة والإجراءات التي مست قطاع التصدير بصفة خاصة، يتضح من الوهلة الأولى أن هذه الإجراءات والتدابير لم تساهم إلى حد كبير في تطور الصادرات الوطنية .

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2006 – 2013) .

سنحاول في هذا المطلب استعراض تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2006-2013)، و سنرى إن كانت هذه الصادرات قد تحسنت قيمتها خاصة في ظل الجهود التي تبذلها السلطات الجزائرية لتحسين صادراتها من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات إضافة إلى محاولة اندماجها في العالم الخارجي عن طريق السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

جدول رقم (02-04): تطور الصادرات الجزائرية

للفترة (2006-2013)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات
2006	3979000.9
2007	4214163.1
2008	5095019.7
2009	3347636.0
2010	4333587.4
2011	5374131.3
2012	5389500
2013	4944000

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، حوصلة، إحصائيات 2011/1962، ص: 175

شكل رقم (02-04): تطور الصادرات الجزائرية

للفترة (2006- 2013)

الوحدة: "مليون دينار جزائري"

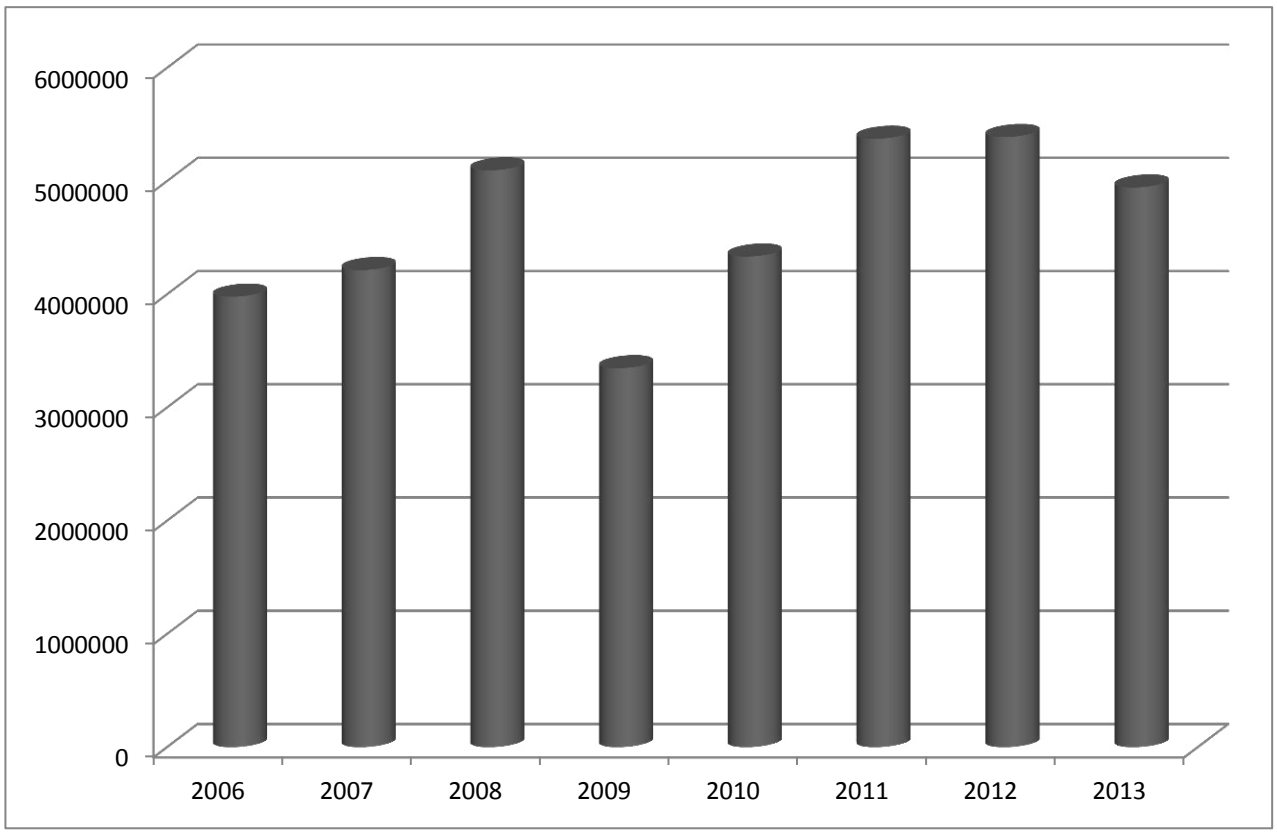

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على أرقام الجدول رقم: (02-04).

يلاحظ من الجدول السابق والشكل أنه وانطلاقا من سنة 2006 سجلت الصادرات الجزائرية ارتفاعا متزايدا حيث بلغت قيمتها 3979000.9 مليون دج لتواصل الارتفاع خلال سنتي 2007 و 2008 لتصل على التوالي إلى 4214163.1 و5095019.7 مليون دج لتنخفض بشكل ملحوظ سنة 2009 لتقدر بـــ 3347636.0 لتعود للارتفاع من جديد سنة 2010 و2011 لتبلغ 4333587.4 و 5374131.3 مليون دج لتصل الزيادة إلى أوجها سنة 2012 أين سجل قيمة قدرت بحوالي: 5389500مليون دج لتنخفض من جديد سنة 2013 لتقارب 4944000

وعلى العموم فان التحسن المسجل في قيمة الصادرات يجد أصله في تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، وعليه فإن تحسن الصادرات وبالتالي الاقتصاد الجزائري ككل مرهون وببساطة بسعر النفط وتقلباته في السوق الدولية.

المبحث الثالث: مكانة الصادرات خارج المحروقات من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري . إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي[1].

حيث دخلت الجزائر في مفاوضات – سرية –مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقعت على اتفاقيتين: الأولى في ماي 1989، والثانية في جوان 1991 وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط، نوجز أهمها:

- ✓ مراقبة توسع الكتلة النقدية، وتقليص حجم الموازنة العامة.
- ✓ تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- ✓ الحد من التضخم، وتخفيض قيمة الدينار.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

إلا أن حكومة السيد" أحمد غزالي "واجهت صعوبة كبيرة في تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني خاصة أن الحكومة الجديدة التي أشرفت على الانتخابات لسنة 1991 لم تهتم، بل جعلت الإصلاحات جانبا تخوفا من انزلاق الوضع الاجتماعي بسبب المصاعب المالية والاجتماعية والسياسية، فحاولت التراجع عن بعض قواعد الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة السابقة، خاصة ما تعلق بقانون القرض والنقد الذي قلص من هامش تحرك الحكومة في المسائل النقدية، فأدى إلى تراجع نسبي في النتائج المحققة.

[1]. بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، 2005، ص: 7

المطلب الأول: برنامج التعديل الهيكلي.

- ✓ **التعديل الهيكلي الأول (أفريل 1993-1994):**

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين. وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي، لتصحيح الإختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر (الإرهاب)، وارتفاع المديونية، وارتفاع التضخم، كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات، وزاد الوضعية تدهورا.

إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

- ✓ تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة % 50 ، وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.
- ✓ إيجاد آليات وميكانزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة , واستقلالية المؤسسات.....)
- ✓ تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام.
- ✓ وضع لأول مرة في الجزائر قانونا لاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/09/05.

- ✓ **برنامج التصحيح الهيكلي(1995-1998):**

إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة. ترمي هذه السياسات إلى تحقيق

الاستقرار الاقتصادي الكلي. إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا، ومن أهدافه ما يلي[1]:

- ✓ تحقيق نمو متوسط 5 %من إجمالي الإنتاج الخام (PIB) خارج المحروقات.
- ✓ تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3 %.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.
- ✓ الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.

المطلب الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي2002-2004.

إن ترقية السياسات الاقتصادية الكلية التي تدعم التنمية المستدامة يبقى هدفا أساسيا، فبخصوص تعزيز إطار الاقتصاد الكلي أنعشت الجزائر منذ أكثر من عقد من الزمن نموها الاقتصادي، من خلال إطلاق برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي يغطي الفترة بين 2001 و 2004 ثم برنامج آخر من أجل دعم مستويات النمو خلال الفترة 2005-2009

- ✓ خصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ 525 مليار دينار جزائري، منها ما يفوق نسبة 74 % تندرج في إطار إعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج، حيث يستند هذا البرنامج إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد. والتي تميزت بما يلي:
  - ✓ مؤشرات جديدة في مجال الاقتصاد الكلي.
  - ✓ نسب نمو غير كافية.
  - ✓ ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.

[1]. **نفس المرجع السابق**، ص: 11

ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية، في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من العشرية السوداء ومخلفات الأزمة الأمنية. إضافة إلى المناطق المتضررة بفعل الجفاف[1].

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا:

وقد خصص لهذه البرامج ميزانية بقيمة 200 مليار، خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي، من خلال تطوير شبكة الطرق و السكك الحديدية و تحديثها، والتخفيف من المشاكل في المجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في مجالات السكن والرعاية الطبية والتعليم، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.

المطلب الثالث:الصادرات خارج المحروقات في إطار الإصلاحات الاقتصادية.

تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات، وقصد بلوغ هذا ثم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي يواجهها المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي.

- ✓ **التسهيلات المالية:** بداية من القانون رقم 90-02 المؤرخ في: سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أنه يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة بالصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضاً مصدري الخدمات، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات.

[1]. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص: 57

أما في ما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات. [1]

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع. ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل بنسبة 50% من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

✓ **التسهيلات الضريبية** :تعتبر الضرائب عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاءا كليا أو جزئياً من دفع الضرائب، ومن أمثلة هذه الإعفاءات هي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من TVAباستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة خمس سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج، أما بالنسبة للخدمات مدة الإعفاء ثلاث سنوات لفائدة وكلات السياحة والأسفار، كما قدم تحفيزات ضريبية لقطاع الفنادق.

- الإعفاء من الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني: لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين ، كذلك استفادة قطاع السياحة من إعفاء لمدة ثلاث سنوات يمس

[1]. عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص: 97

فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006.

✓ **التسهيلات الجمركية:** تشكل الأنظمة الاقتصادية الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك والمستقاة من اتفاقية كيوتو، حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين وتحويل واستخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم بدون القيام بإجراءات التجارة الخارجية، وهو ما يساهم في تقليل عبء خزينة المؤسسة وينعكس إيجابا على سعر المنتوج الموجه للتصدير.

بالإضافة إلى أنها تسمح– مؤقتاً –باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير، وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:[1]

✓ التصدير المؤقت : فقد نصت المادة 195 على أن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو

عرضها في المعرض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج.

✓ نظام القبول المؤقت : عرفت المادة 174 بأن هذا النظام هو الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة، مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي وذلك بقبولها على حالاتها أو إخضاعها لتحويل أو تصنيع.

✓ نظام المستودعات الجمركية : ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدة معينة، وهنا كالعديد من الأنواع، عامة، خاصة، صناعية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية الجمركية هناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتتمثل في إجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير، مثل عملية فحص البضائع في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير.

✓ **منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير:** تتمثل في التدابير التالية:

[1]. نفس المرجع السابق، ص:98

إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة: بموجب التعليمة رقم94/20 المؤرخة في 1994/04/12 اعترفت السلطة بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة كما نجم عن هذا إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقا، وألغي هذا التميز وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير والاستيراد.

✓ **منح إعفاءات جبائية:** حيث أعفى قانون المالية لسنة 1996 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة، أما قانون الضرائب فمنح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير وكذا الدفع الجزافي، إضافة إلى إعفاء لمدة خمس سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات، كما تم تمديد الإعفاء إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير[1].

✓ **تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية:** تم إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية حيث تم تخفيضها من نسبة 120 % إلى60 %، ثم إنخفضت النسبة القصوى من50 % إلى 45 % سنة 1997 ثم إلى 40 %سنة1998.

✓ **تخفيض أسعار النقل البري والبحري:** ويجري في التسديد بالدينار إذا كانت الطريقة المتبعة بالعملة الصعبة ويقع عبء دفعها على المستورد الأجنبي.

✓ **الإعفاء من إيداع الكفالة:** وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 ويمس النشاطات التالية:

-السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.

-السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.

-الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.

-الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

[1]. نفس المرجع السابق، ص: 100

غير أن كل هذه التدابير لم تؤدي إلى تحسن مستوى الصادرات خارج المحروقات لأنه هناك عوائق مختلفة تعاني منها المؤسسة المصدرة ولابد من التغلب عليها ومحاولة تصحيحها من طرف الدولة الجزائرية[1].

[1]. عجة الجيلاني، **مرجع سابق**، ص ص: 250-253

خلاصة الفصل.

تم التطرق في هذا الفصل إلى تحليل واقع الصادرات الجزائرية قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية ومدى تأثر هذه الصادرات بتأميم المحروقات واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وهل ساعد ذلك في زيادتها أو أن هذه الخطوات ستخلق العديد من الرهانات التي ستواجه التجارة الخارجية في الجزائر، وبالتالي فانه يجب على السلطات اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات الكفيلة بتصحيح السياسات التجارية السابقة.

كما تناول هذا الفصل مكانة هذه الصادرات الغير نفطية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها السلطات الجزائرية خاصة خلال فترة التسعينيات وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

تمهيد:

يعد قطاع التجارة الخارجية من بين أهم القطاعات التي مسها الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وذلك للدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، فهدفت هذه الإصلاحات لتحرير التجارة الخارجية تدريجيا، بتبني مجموعة من السياسات التي ترمي إلى رفع الصادرات أو تنمية الواردات التي تنشط مستويات الأداء الاقتصادي أي تحسين حالة الميزان التجاري من حيث الرصيد ومن حيث الهيكل السلعي بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما سيتم دراسته في هذا الفصل بالتطرق إلى:

المبحث الأول: سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر والتركيب السلعي لصادراتها خارج المحروقات.

المبحث الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: الاستراتجية المستقبلية لترقية الصادرات خارج المحروقات والعقبات التي تواجهها

المبحث الأول: سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر والتركيب السلعي لصادراتها خارج المحروقات.

عرفت الجزائر تفتحا كبيرا على العالم الخارجي، ومع دخول الألفية الثالثة اتجهت نحو تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها إذ تم عقد إتفاقية الشراكة، إضافة الى سعي السلطات العليا إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث أن عملية عقد اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي شجعت من حدة المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية، وتعزيز الارتباط بالعملة الأوروبية الموحدة ، فما هي حقيقة هذه الخطوات التي قامت بها الجزائر لتحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

لقد جاء تحرير التجارة الخارجية في هذه المرحلة في سياق تميز بتحولات عالمية جديدة أدت إلى تبني نظام إقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، الأمر الذي يقتضي إصلاحات إقتصادية عميقة، تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات الإقتصادية التي تقترحها خاصة " برنامج التثبيت الإقتصادي " أو " برنامج التكيف الهيكلي" أو الإثنين معا، حيث يلعب فيها تحرير التجارة الخارجية دورا أساسيا، الأمر الذي دعي الجزائر للقيام به، وقد تم ذلك على ثلاثة مراحل[1]:

- **مرحلة التحرير المقيد للتجارة (1990-1991).**

بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق هذه الاصلاحات على نطاق واسع. مما يعتبر تراجعا عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في

[1] . علي بطاهر، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، دون ذكر السنة، ص: 180

عملية التنمية وإتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة الى سياسة الدعم الواسع، الأمر الذي نتج عنه في النهاية إختلالات اقتصادية كبيرة.

بدأت هذه المرحلة مع صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض في 14 أفريل 1990 والذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية، وقد جاء هذا القانون من أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وكان لهذا القانون أثر على التجارة الخارجية.

ضمن هذا المسعى، وفي عام 1990، بدأت أول البوادر لكسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية في السابق، ويعد أول إجراء رسمي ملموس، أعاد هذا القانون [1] الإعتبار للخواص وتجار الجملة، بحيث أجاز لهم حرية إستيراد البضائع من أجل إعادة بيعها وإعفائها من إجراءات إحتكار التجارة الخارجية والصرف، مع تحديد قائمة البضائع المستثنات من هذا الإجراء، وهذا بفضل قانون النقد والقرض، الذي نص على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر الحدود من وإلى الوطن.

كما أصدر بنك الجزائر في شهر سبتمبر 1990 عدة أنظمة (النظام 02/90، 03/90، 04/90) الأول يتعلق بتحديد شروط فتح وسير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، والثاني يتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الإقتصادية وإعادة تحويل مداخيلها إلى الخارج، والثالث يتعلق بإعتماد الوكلاء وتنصيبهم بالجزائر، هذه النصوص في مجملها تحدد الطرق العملية لفتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري من قبل الأشخاص المعنويين الجزائريين، هذا التنظيم أدى أيضا إلى إلغاء الإجراءات التنظيمية المتعلقة بحساب المصدرين بالدينار القابل للتحويل، كما تعرف هذه الأنظمة الأشخاص الطبعيين والمعنويين المقيمين وغير المقيمين.

[1]. القانون 16/90 المؤرخ في 7 أوت 1990، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 1990/08/15، المتضمنة للنظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء.

واجهت هذه الأنظمة عدة عراقيل في الواقع، الأمر الذي دفع بالسلطات المعنية إلى وضع قوانين وأنظمة أكثر واقعية وقطعية، من أجل رفع الإحتكار على التجارة الخارجية[1]

- **مرحلة التحرير الجزئي للتجارة (1991-1993).**

إن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي سمح للمتعاملين الإقتصاديين القيام بعمليات الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات بإستثناء قائمة المحظورات المحددة من طرف وزارة التجارة، إلا أن هذا القانون قيد التجارة الخارجية لأنه إقتصر على فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين (الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة) وأكد على ضرورة توفر رصيد معين من العملة الصعبة لتسديد قيمة السلع المستوردة، كما أنه يقيد نشاط الوكلاء وتجار الجملة بموافقة بنك الجزائر وليس وزارة التجارة، وهذه الموافقة تقتضي الإلتزام بالإستثمار مستقبلا في مجال إنتاج السلع والخدمات. وأصبح تحرير التجارة الخارجية خاليا من هذه القيود بمقتضي المرسوم التنفيذي 91-137 المؤرخ في 1991/02/13 المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، الذي سمح بحرية الإستراد والتصدير لكل متعامل طبيعياً أومعنوي سواء كان مقيماً أوغير مقيم في الجزائر دون قيد أو شرط، بإستثناء شرط التوطين البنكي الذي يتطلب تمرير كل عملية تجارية عبر بنك تجاري معتمد لدي بنك الجزائر[2].

- **مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية .**

بدأت الجزائر منذ 1994 القيام بإجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية سعيا منها للإندماج في الإقتصاد العالمي والإستفادة من مزايا تحرير التجارة، فعملت السلطات على إلغاء جميع القيود على التصدير بإستثناء المنتجات الإستراتجية كشجيرات النخيل والثروة الحيوانية والسلع ذات الأهمية

[1] . وليد حفاف، **إصلاحات ازالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) تخصص: تجارة دولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2009، ص: 96

[2]. عجة الجيلاني، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص: 116

التاريخية والأثرية، وذلك بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 1994/04/09، وسمحت التعليمة رقم 13 الصادرة في 1994/04/12 بحرية العمل في نشاط الإستراد لكل شخص طبيعي أومعنوي مسجل بصفة عادية في السجل التجاري وحقه في الحصول على العملة الصعبة، مع ضرورة تأكد البنوك من قدرة المتعاملين على التسديد. [1]

وقد تميزت هذه المرحلة بتطبيق الجزائر برنامجا شاملا للإصلاح الإقتصادي، وهذا بعد اتفاق تم مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، حيث تم التوقيع في مرحلة أولى على إتفاق "ستاند باي"المبرمة مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، والتي تم الإتفاق من خلالها على برنامج التصحيح الهيكلي وإنعاش الإقتصاد الوطني، حيث تم وضع شروط من قبل الصندوق، لإتمام الاتفاق على إعادة جدولة الديون الجزائرية وهي كالآتي:

- **تخفيض قيمة العملة .**
- **تحرير التجارة الخارجية:** أصدر البنك الجزائري في 12 أفريل 1994 تعليمة تم على إثرها تحرير الواردات، وكل الإجراءات المتعلقة بالاستيراد، كما رفعت كل الإجراءات والحواجز في نهاية سنة 1994، وقد نشأ على إثر ذلك ما لا يقل عن 7000 مقاولة استيراد وتصدير سنة 1997. [2]
- **الإنضمام إلى منظمات عالمية:** لقد وجدت الجزائر نفسها مجبرة على الانضمام إلى بعض المؤسسات العالمية، مثل المنظمة العالمية للتجارة « OMC » وهذا من أجل كسب مكانة في الساحة الدولية.

[1] . الأخضر قاسمي، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2014/2013، ص: 52

[2] . كمال بن موسى، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 435

أما في المرحلة الثانية فتم الاتفاق على برنامج للتمويل الموسع مصحوبا ببرنامج لإعادة جدولة الديون الخارجية الخارجية مدة ثلاثة سنوات.

إن التعديل الهيكلي بما فرضه من إنفتاح على السوق الدولية، أثر بشكل مباشر على النمط المحلي لتنظيم التجارة الخارجية التي تعد من أهم القطاعات التي مسها هذا التعديل، حيث تمحورت سياسة التجارة الخارجية حول فكرتين أساسيتين هما: [1]

- تحرير التجارة الخارجية وإجراءات تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- البحث عن أفضل السبل لإندماج الإقتصاد الوطني في السوق الدولية والبحث عن مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من إطار الاقتصاد الريعي[2].

وتبعا لصدور التعليمة رقم: 13/94 القاضية بتحرير التجارة الخارجية دون قيود، أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم: 20/94 والتي بموجبها أصبح كل شخص معنوي أوطبيعي يمارس النشاط التجاري والمسجل في السجل التجاري إمكانية الحصول على العملة الصعبة، وبالتالي ممارسة نشاط الإستيراد، ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي، تم تخفيض الحماية الجمركية، وكذلك الحدود العليـــا للتعريفـــة الجمركية على الواردات، فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997[3].

وفي نفس السياق شهد التشريع والتنظيم المسيرين للتجارة الخارجية اعادة تأهيل للوصول الى إطار قانوني للتجارة الخارجية مطابق لقواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، تسارعت وتيرته كرد فعل لإرادة

---

[1] . عجة الجيلاني، **مرجع سابق**، ص: 248

[2]. أيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية " دراسة حالة الجزائر – مصر"**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص: 144

[3] . عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية " حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص: 441

الجزائر الصريحة للإندماج في الإقتصاد العالمي، هذا الإطار القانوني كرسه إصدار الأمر 40/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات البضائع وتصديرها.

إن هذا التشريع الجديد زيادة على كونه أحدث إطارا قانونيا للتجارة الخارجية مطابقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة فإنه أقام إطارا تشريعيا شفافا سواء بالنسبة للمتعاملين المحليين أو للشركاء الأجانب، كما أن هذا الأمر الذي كرس مبدأ حرية الإستيراد والتصدير نص على أن كل عمليات التجارة الخارجية مفتوحة لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصفة منتظمة نشاطا اقتصاديا. وبالطبع فإن هذا التشريع الجديد نص على استثناءات لمبدأ حرية الإستيراد والتصدير، لا تعد كونها إستثناءات ذات صيغة عامة، مطابقة لقواعد ومبادئ إتفاقية الجات لاسيما المواد 6، 19 و20 منها. كما نص هذا التشريع على نوع آخر من الإستثناءات تتعلق بوسائل حماية الإنتاج الوطني من ممارسات الإغراق والدعم مطابقا تماما لقواعد المنظمة العالمية للتجارة السارية المفعول في هذا المجال.

هذا ونشير في الأخير إلى أن الإصلاحات التي طبقتها الجزائر بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية قد كرست مبادئ وقواعد إقتصاد السوق، وعملت على إخراج قطاع التجارة الخارجية من ضوابط الإحتكار الممارسة عليه وإخضاعه لضوابط السوق الحر، ومن هنا نجد أن السلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة قد عملت بكل ما تملك من قدرات من أجل تحرير تجارتها الخارجية، بالخصوص وآفاق إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتوقيع على إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بتاريخ 22 أفريل 2002، والذي دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005.[1]

[1]. أيات الله مولحسان، **مرجع سابق**، ص: 145

المطلب الثاني: التركيب السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات.

يدخل تطور الصادرات من الناحية النوعية ضمن الاتجاه العام للتطور الاقتصادي في كل دولة، خاصة بالنسبة للدول التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة في جميع قطاعاتها الاقتصادية، وتعتبر التغيرات التي تحدث في التركيبة السلعية للصادرات انعكاسا لمدى تأثير عملية التنمية الاقتصادية على بنية تلك الصادرات.

والمقصود بالتركيب السلعي للصادرات، هو ماهية هذه الصادرات، من حيث طبيعتها ومن حيث نسبة كل مجموعة إلى باقي المجموعات الأخرى، وأن تطور التركيب السلعي للصادرات يعني الوصول إلى قدر أكبر من التنوع والتصنيع في بنية صادرات الدولة.[1]

ففي ما يخص الخمور فقد حدث انخفاض شديد في صادراته في 1967 بسبب الإجراءات الحمائية التي فرضتها فرنسا، التي تعتبر الزبون شبه الوحيد للجزائر وإلى الحد من إنتاجية باستبداله بمنتجات فلاحية أخرى، لتعود الصادرات في 1968 إلى الزيادة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (03-01): تطور صادرات الخمور

الوحدة: مليون د.ج

السنوات / البلدان	1966	1967	1968	1969	1970
فرنسا	552,3	187,2	223,5	370,5	428,9
الاتحاد السوفياتي	0,3	23	68	223,5	215,8

[1] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص: 250

بلدان أخرى	49,8	56,5	76,5	53,6	61,4
المجموع	602,4	268,7	368,1	647,4	806,1

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص:250

جدول رقم (03-02):التوزيع السلعي للصادرات

للفترة (1963 - 1970)

الوحدة: مليون د.ج

السنوات / مجموع السلع	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
الصادرات								
1 ــ سلع استهلاكية كلية	1171	-	1158	-	609	684	978	1001
منها: ــ مواد غذائية	1151	-	1138	-	579	643	929	958
2 ــ سلع التجهيز	42	-	47	-	58	75	69	98
3 ــ مواد أولية ونصف مصنعة	2535	-	1940	-	2905	3339	3564	3883
منها: ــ الطاقة	2168	-	1960	-	2605	2962	3291	3456
المجموع	3748	3588	3145	3080	3572	4098	4611	4982

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003/2002،ص.252

إن تشكيلة منتجات الصادرات حسب تطور مجموعات السلع المصدرة التي يشير إليها الجدول السابق والذي من خلاله نلاحظ أن المواد الغذائية عرفت تراجعا واضحا من 1151 مليون دج في 1963 إلى 258 مليون دج في 1970، وهذا راجع إلى الانخفاض في الصادرات الفلاحية (الخضر والفواكه)، الناتج من جهة عن العجز الغذائي بالنسبة للجزائر، ومن جهة أخرى إلى ضعف منافسة الأسعار والنوعية أمام المنتجات الفلاحية لبلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى.

جدول رقم(03-03): تطور الصادرات حسب المناطق الجغرافية

الوحدة: مليون د.ج

السنوات / المناطق الجغرافية	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
1 ـ دول السوق الأوروبية المشتركة (أ)	–	–	–	2573	2849	3191	3523	3662
ـ منها إلى فرنسا	2818	2793	2283	2070	2118	2264	2511	2667
2 ـ دول الاتحاد الأوروبي للتبادل الحر (ب)	–	–	–	259	371	10	301	307
3 ـ الدول الإشتراكية	–	–	–	36	106	221	384	398
4 ـ دول المغرب العربي	–	–	–	30	43	47	61	74,5
5 ـ دول أمريكا الشمالية	–	–	–	16,2	8	26	9	40,4
6 ـ دول أوروبية أخرى	–	–	–	27,5	45	49	58	158

7 ـ دول إفريقية	—	—	—	48,5	63	86	89	99,6
8 ـ دول الشرق الأقصى	—	—	—	—	16	53	59	64
9 ـ دول أخرى	928	795	862	212	70	105	126	—
مجموع الصادرات	3746	3588	3145	3080	3571	4097	4610	4980,5

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية " حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003/2002،ص:247

(أ) دول السوق الأوروبية كانت تظم كل من: فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا.

(ب) دول الاتحاد الأوروبي للتبادل الحر كانت تضم كل من: النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، والمملكة المتحدة.

فيما يتعلق بالصادرات يوضح الجدول رقم (03-03) أعلاه أن هناك إعادة توزيع واضح لمنافذ التصريف الخارجي للمنتجات الجزائرية، حيث نجد أن:

هناك ميل إلى الانخفاض بالنسبة للصادرات الجزائرية نحو فرنسا، حيث تقلصت الصادرات الجزائرية إلى فرنسا في 1965 مقارنة بـــ 1964 بمقدار 510 مليون د.ج، وفي 1966 بالنسبة 1965 بـــ 213 د.ج، في حين أن العجز الخارجي كان 73 مليون د.ج.

كما يوضح الجدول أيضا تراجع نسبة الصادرات الجزائرية اتجاه فرنسا بصورة تدريجية من 75 % في 1963، إلى 54 % في 1969 من إجمالي الصادرات، وذلك لتفادي درجة هشاشة تبعية الاقتصاد الجزائري لفرنسا، إذ وبمجرد أن تتخذ فرنسا إجراءات تتعلق بتقليص أو منع استيراد بعض المنتجات الجزائرية، فإن ذلك سيؤثر تأثيرا شديدا على تقليص وسائل الدفع الخارجي للجزائر محدثة خسائر ناتجة عن تراكم المخزون من تلك السلع، ذلك ما حدث عندما أوقفت فرنسا استيراد الخمور من الجزائر في 1967.

كما يلاحظ أيضا ابتداء من 1966، بدأت العلاقات التجارية تتطور بنسب متفاوتة مع باقي مناطق العالم الأخرى المشار إليها في الجدول، في حين كانت قبل هذه السنة تتم تقريبا مع فرنسا فقط.

غير أن حصة الدول الإشتراكية من صادرات الجزائر مهما كانت ضعيفة، إلا أنها بدأت تزداد ابتداءا من 1967 عندما حل الاتحاد السوفياتي بصورة مؤقتة محل فرنسا باستيراده الخمور الجزائرية، كما أن نصيب البلدان العربية والدول الإفريقية من الصادرات الجزائرية بقي ضعيفا.

جدول رقم(03-04): تطور التركيب السلعي للصادرات للفترة (1971 – 1989)

الوحدة: مليون دج

السنة	سلع استهلاكية	منها: مواد غذائية	سلع التجهيز	مواد أولية ونصف مصنعة	منها الطاقة %	سلع غير محددة	مجموع قيمة الصادرات	تطور مؤشر قيمة الصادرات %	مجموع الصادرات خارج المحروقات	النسبة من إجمالي الصادرات
1971	530	486	199	3.478	%82.5	1	4.208	%84.4	1.058	%25,1
1972	559	516	189	5.165	%82.2	1	5.854	%139.1	1.038	%17,7
1973	913	872	78	6.483	%82.9	5	7.479	%127.7	1.273	%17,1
1974	692	650	83	18.819	%93.2	-	19.594	%161.9	1.333	%6,8
1975	697	669	139	17.727	%93	-	18.563	%94.7	1.290	%6,9
1976	623	602	12	21.570	%95	-	22.205	%119.6	1.108	%4.9
1977	541	526	19	23.850	%96	-	24.410	%109.9	965	%3.95
1978	576	562	8	23.649	%96	-	24.234	%99.2	955	%3.9
1979	419	401	3	36.332	%97.5	-	36.754	%151.6	895	%2.4
1980	451	431	6	52.191	%98.23	-	52.648	%100	933	%1,77
1981	530	519	11	62.296	%98.15	-	62.478	%119.3	1.160	%1,85
1982	327	324	6	60.145	%98.20	-	60.478	%114.87	1.087	%1,80
1983	195	178	1	60.526	%98.52	-	60.722	%115.34	898	%1,48
1984	248	235	9	63.501	%97.71	-	63.785	%121.10	1.461	%2,59

%1,96	1.265	%122.63	64.564	-	%98.04	64.162	109	281	293	**1985**
%2,67	932	%100	34.935	-	%97.33	34.764	22	123	149	**1986**
%2,48	1.036	%119.47	41.736	-	%97.59	41.429	121	145	186	**1987**
%5,48	2.487	%130.02	45.421	-	%94.52	44.396	755	178	270	**1988**
%4,18	3.010	%205.92	71.937	-	%95.82	70.638	881	264	418	**1989**

المصدر: انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للاحصائيات عدد خاص رقم 35، ص: 57

يشير الجدول رقم(03-04) أن منتجات الطاقة تقدر بـــ 51,7 مليار دج، تشكل 98,2% من إجمالي الصادرات في 1980 (كانت تقدر بحوالي 70% في 1975، و73% في 1967) وتكاد تكون نفس النسبة إلى غاية 1985 في حين نجد أن قيمة الصادرات خارج المحروقات لا تتجاوز 0,933 مليار دج و1,77% من إجمالي الصادرات في 1980، تتشكل في معظمها من الخمور والتمور لتصل إلى 1,26 مليار دج (1,96%) في 1985.

إن الصادرات خارج المحروقات التي سعت الدولة إلى تشجيعها منذ 1984 قد سجلت ابتداءا من 1987 تطورا هاما من حيث القيمة المطلقة 1,03 مليار دج (2,4% من إجمالي الصادرات) وفي 1987 إلى 2,4 مليار دج (5,4%) في 1988، و3,0 مليار دج (4,1%) في 1989 .

تأتي في المرتبة الثانية للصادرات الجزائرية مجموعة السلع الاستهلاكية بحوالي 1 مليار دج بنسبة 20% من إجمالي الصادرات منها 957 مليون (أكثر من 19% من إجمالي الصادرات) مواد غذائية في 1970، لتأخذ اتجاها نحو الانخفاض حيث بلغت قيمة السلع الاستهلاكية 270 مليون دج منها 178 مليون دج مواد غذائية سنة 1988.

جدول رقم(03-05): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية للفترة 1990-2011

الوحدة: مليون دج

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي (غ م م ا)	الوقود ومواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية (غ م م ا)	سلع غير مذكورة في مكان أخر	المجموع
1990	450	2 216	118 600	547	107	187	172	**122 279**
1991	957	4 077	226 800	1 227	124	403	1	**233 589**
1992	1 743	7 425	237 545	1 727	182	388	-	**249 010**
1993	2 265	8 077	228 120	356	38	695	1	**239 552**
1994	1 159	10 791	311 362	434	72	520	-	**324 338**
1995	5 233	17 886	473 064	1 616	84	568	-	**498 451**
1996	9 260	44 226	682 139	2 371	222	2 593	-	**740 811**
1997	1 979,4	25 275.4	762 709.6	475.1	791.8	554.2	-	**791 767.5**
1998	2 002,2	18 372.9	566 616.1	883.3	235.6	765.5	-	**588 875.6**
1999	2 017,2	21 685.3	811 266.5	2 941.8	1 681.0	924.6	-	**840 516.5**
2000	2 651,5	38 281.7	1 611 973.6	2 983.0	1 160.1	165.7	-	**1 657 215.6**
2001	2 220,5	44 262.0	1 428 968.1	2 664.6	1 924.1	296.1	-	**1 480 335.8**
2002	3 332,5	48 984.9	1 441 871.6	3 445.2	1 812.8	1 744.9	-	**1 501 191.9**
2003	3 559,2	44 030,2	1 850 067,7	1 247,2	923,4	2 225,9	-	**1 902 053,5**
2004	5 294,6	41 111,2	2 286 309,3	1 210,5	2 739,9	782,4	-	**2 337 447,8**
2005	5 027,7	57 840,5	3 355 000,0	1 774,5	1 390,3	515,2	-	**3 421 548,3**
2006	6 168,0	72 747,3	3 895 736,2	1 248,3	2 261,8	839,3	-	**3 979 000,9**
2007	6 413,2	82 220,2	4 121 790,4	761,4	1 894,2	1 083,7	-	**4 214 163,1**
2008	7 457,9	78 125,4	4 970 025,1	1 575,8	1 889,2	35 946,4	-	**5 095 019,7**
2009	8 464,8	64 788,5	3 270 227,5	1 582,5	1 547,6	1 025,1	-	**3 347 636,0**
2010	24 006,9	86 219,4	4 220 106,0	1 481,6	987,8	785,7	-	**4 333 587,4**
2011	26 045,3	121 265,7	5 223 836,8	994,0	1 207,5	782,1	-	**5 374 131,3**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) عدد خاص رقم 35 ص 87

شكلت المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بحصة تفوق 83 بالمئة من الحجم الإجمالي للصادرات أي 71.79مليار دولار في 2012 مقابل71.42مليار دولار في 2011 أي زيادة بـــ0.51% حسب الديوان الوطني للإحصاء.

وبخصوص الصادرات خارج المحروقات فانها تبقى هامشية بـــ:2.96 % من الحجم الإجمالي للصادرات (2.18 مليار دولار) رغم تسجيل زيادة فاقت 6 % مقارنة بسنة 2011 وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات في المواد نصف المصنعة بـــ: 1.66 مليار دولار مسجلة ارتفاعا معتبرا بـــ:10.96ـــ% في 2012 والمواد الغذائية بـــ:313 مليون دولار(انخفاض بـــ:11.783%) والموادالخام بـــ:167 مليون دولار مقارنة بسنة 2011[1].

وشكلت المحروقات اغلبية الصادرات الجزائرية بحصة 96.72 % من الحجم الاجمالي للصادرات أي63.75 مليار دولار سنة 2013 مقابل 69.80 مليار دولار سنة 2012 أي انخفاض بنسبة 8.67 % .

وفيما يخص الصادرات خارج المحروقات بالرغم من ارتفاع بنسة 5 % سنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2012 تظل دوما" هامشية " بنسبة 3.28 % من الحجم الاجمالي للصادرات أي ما يعادل 2.16 مليار دولار.

وتتمثل المواد الرئيسية خارج المحروقات في مجموعة المواد نصف المصنعة بـــ: 61 . 1مليار دولار مسجلةارتفاع بنسبة 5.4 % سنة 2013 والموادالغذائية بـــ: 402 مليون دولار (زائد 27.62 %) والمواد الخام بـــ: 109 مليون دولار أي انخفاض بنسبة 35 % بالمقارنة مع سنة 2012[2].

[1]. المركز الوطني للاعلام الآلي والاحصائيات للجمارك الجزائرية، وكالة الأنباء الجزائرية، احصائيات التجارة الخارجية لسنة 2013.

[2].المركز الوطني للاعلام الآلي والاحصائيات للجمارك الجزائرية، ، مرجع سابق.

المبحث الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية.

على الرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في تقليص التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات، وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1996 في تحقيق عائدات خارج المحروقات بـــ: 2 مليار دولار، إلا أن هذه القيمة لم تتحقق، وبقيت تتراوح ما بين 500 إلى 800 مليون دولار.

وسيتم من خلال هذا المبحث تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات قبل وبعد تحرير التجارة الخارجية، وذلك بتقديم مختلف التطورات الرقمية التي مرت بها هذه الصادرات خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 2013.

المطلب الأول: تطور الصادرات خارج المحروقات قبل تحرير التجارة الخارجية للفترة (1963– 1989) .

إن المتتبع للتجارة الخارجية بالجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات يلاحظ بأنها كانت خاضعة لسيطرة للدولة، ذلك أن السياسة التي سادت في الجزائر منذ الاستقلال وبخاصة في فترات التفاعل النفطي المفرط، قد إعتمدت على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وقد كانت غالبيتها تتأثر بهيمنة القطاع النفطي، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدولين أدناه.

الفرع الأول: تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1963-1971)

سيتم التعرف على تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1963-1971)، من خلال إستعراض الجدول والمنحنى البياني التاليين:

جدول رقم (03-06): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

للفترة (1963-1971)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات خارج المحروقات
1963	1580
1964	1655
1965	1185
1966	1261
1967	1195
1968	1261
1969	1655
1970	2057
1971	1218

المصدر: من إعداد الطالبة إنطلاقا من إحصائيات المديرية الوطنية للجمارك.

شكل رقم(03-01): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

للفترة (1963-1971)

الوحدة: مليون دج

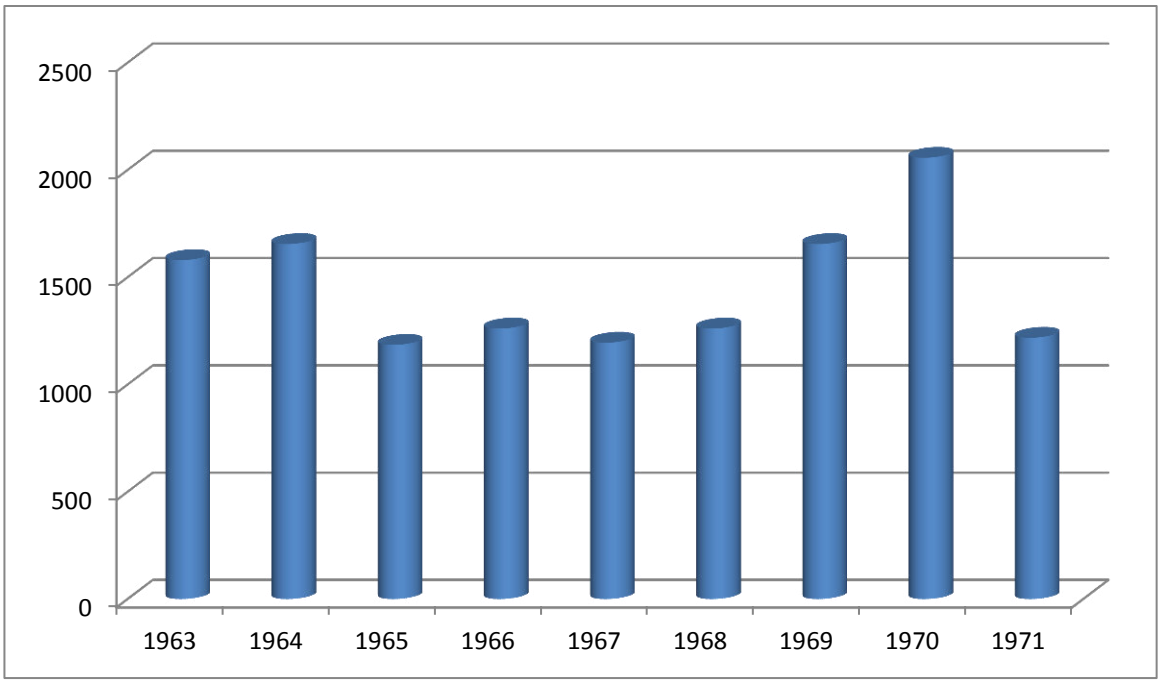

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على أرقام الجدول رقم(03-01).

نلاحظ أن قيمة الصادرات غير النفطية سجلت تذبذبا شديدا للفترة المعنية، حيث عرفت انخفاضا تارة وارتفاعا تارة أخرى حيث سجلت أدنى قيمة وبالضبط سنة 1965 حيث كانت قد بلغت 1185 مليون دج وسجلت أعلى قيمة لها في سنة 1970 بقيمة وصلت 2057 مليون دج وهذا ما يمكن ارجاعه لغياب أهداف لتنمية الصادرات الغير نفطية.

الفرع الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1972-1989).

سيتم في هذا العنصر استعراض تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1972-1989) وذلك من خلال الجدول والمنحنى البياني التاليين:

جدول رقم(03-07): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (1972-1989)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
1972	1038	**1981**	1160
1973	1273	**1982**	1087
1974	1333	**1983**	898
1975	1290	**1984**	1461
1976	1108	**1985**	1265
1977	965	**1986**	932
1978	955	**1987**	1036
1979	895	**1988**	2487
1980	933	**1989**	3010

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من احصائيات المديرية الوطنية للجمارك.

شكل رقم(03-02): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

للفترة (1972-1989)

الوحدة: مليون دج

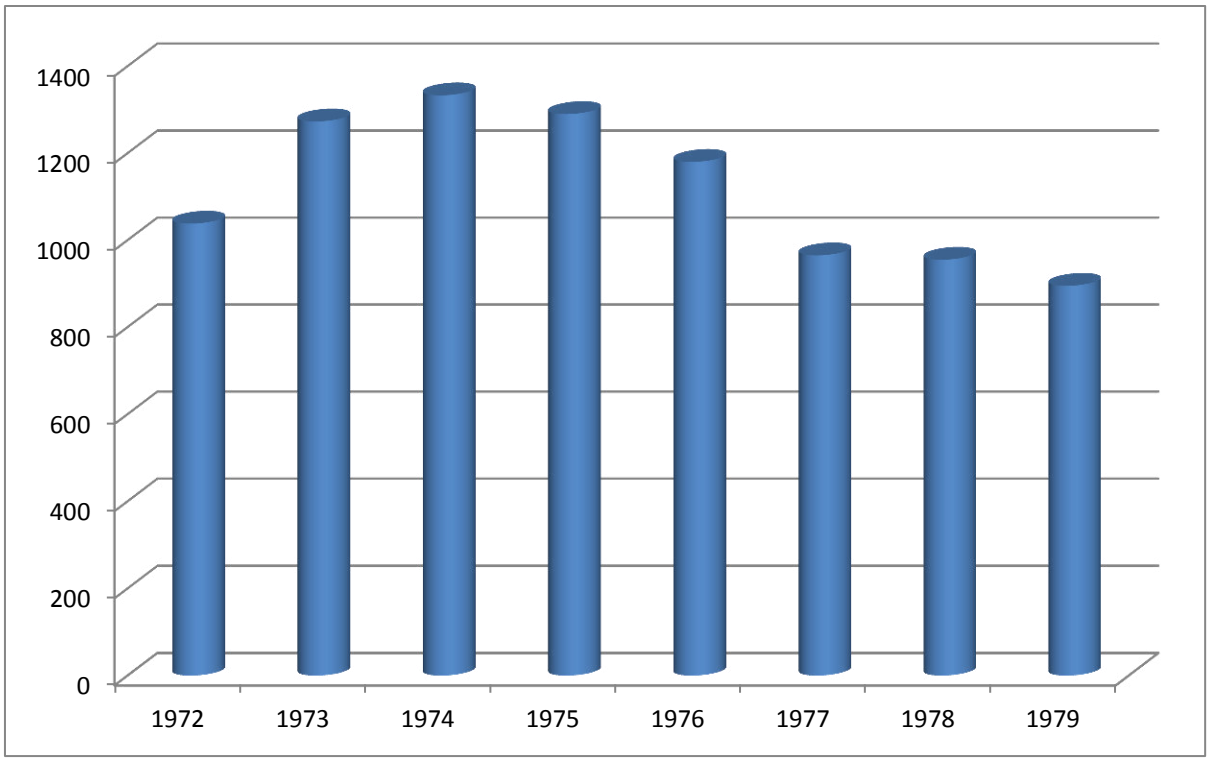

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (03-07)

من خلال قراءة الجدول والشكل البياني أعلاه يتضح مدى الضعف الكبير لصادراتنا خارج المحروقات مقارنة باجمالي الصادرات، كما يبين المكانة التي تحتلها المحروقات في مجال التصدير.

تميّزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة ببروز الاختلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الإقتصادي والاجتماعي، كل ذلك نتيجة للسقوط العنيف لأسعار البترول الشيء الذي خلق وضعية اقتصادية متردّية في الجزائر فالتدهور المستمر لمعدلات التبادل الدولي، خاصة خلال الفترة الممتدة بين (1985-1988) أدى إلى تدهور في حصيلة الموارد الخارجية وزاد من صعوبة الحصول على الصرف الأجنبي.

المطلب الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات بعد تحرير التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (1990-2013).

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار إصلاحات الصندوق النقد الدولي بانتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل إعطاء دفعة للاستثمارات الخاصة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور.

الفرع الأول: تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1990- 2005) .

سيتم فيما يلي ومن خلال الجدول والشكل البياني الآتيين معرفة تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

جدول رقم (03-08): تطور الصادرات خارج المحروقات

للفترة (1990- 2005)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

السنوات	الصادرات خارج المحروقات
1990	439
1991	375
1992	449
1993	479
1994	287
1995	509
1996	881
1997	511
1998	358
1999	438
2000	612
2001	648
2002	734
2003	623
2004	781
2005	907

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S.

شكل رقم(03-03): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

الفترة (1990- 2005) .

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

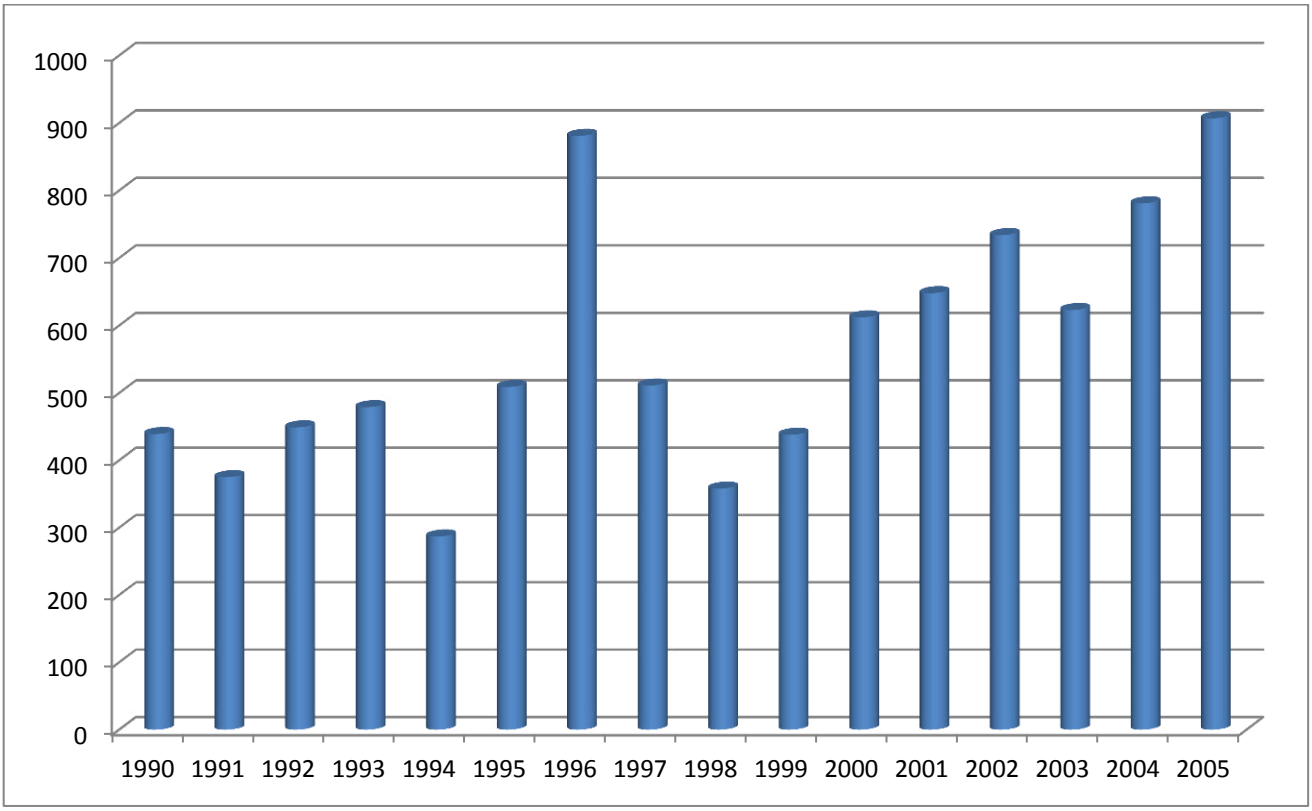

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على أرقام الجدول رقم(03-08).

وكما يلاحظ من الجدول والشكل البياني أعلاه ، فان قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ سنة 1990، الا أنه يمكن القول بأنها ظلت شبه ثابتة ماعدا التراجع الذي عرفته سنة 1994، أما التراجع الطفيف الذي عرفته سنة 2003 فيعود أساسا الى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل سوناكوم إلى وقف صادراتها هناك.

الفرع الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2006-2013)

سيتم استعراض ومعرفة مدى تطور الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال الجدول والمنحنى البياني التاليين أدناه.

جدول رقم(03-09): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2006-2013)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

السنوات	الصادرات خارج المحروقات
2006	1184
2007	1332
2008	1937
2009	1066
2010	1619
2011	2140
2012	2145
2013	2160

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

شكل رقم(03-04):تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

للفترة(2006-2013)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

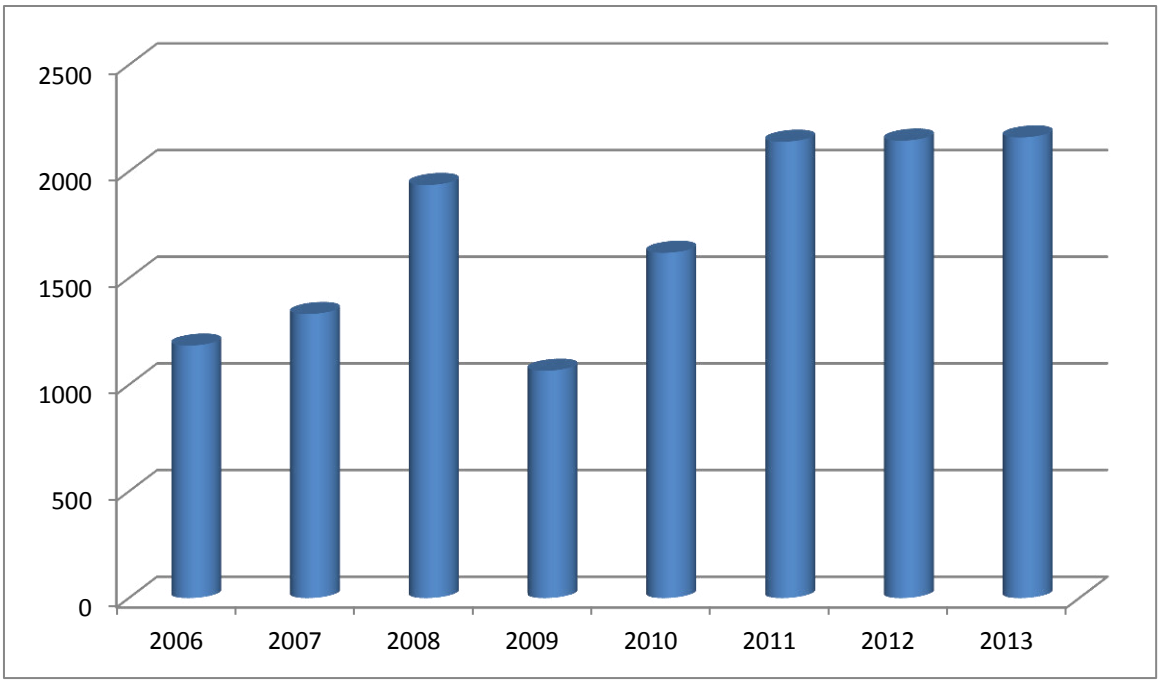

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على أرقام الجدول رقم (03-09).

من خلال قراءة أرقام الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات ظلت تراوح مكانها، وعرفت نسبة جد هامشية قدرت بأقل من 02.60 % في المتوسط خلال هذه الفترة، وتعتبر هذه النسبة أقل نسبة يتم تسجيلها خلال الفترات السابقة، وبقيمة بلغت في المتوسط أيضا ما يعادل 73214 مليون دينار جزائري، هذه القيمة يقابلها بالدولار ما قيمته 1.02165 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يكشف عن عدم بلوغ الجزائر أو السلطات المعنية لسقف ملياري دولار الذي تم الإعلان عليه.

المبحث الثالث: الاستراتجية المستقبلية لترقية صادرات خارج المحروقات والعقبات التي تواجهها

ترجع فكرة تنوع الاقتصاد الجزائري والتخلص من أبرز سماتها الأساسية المتمثلة في الإعتماد على الثروة النفطية التي جعلته رهينا للإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الخارجية إلى بداية الثمانينات عندما أدرجت فكرة ترقية الصادرات غير النفطية ضمن أهداف المخطط الخماسي الأول، لتصبح حلما يراود الحكومات المتعاقبة منذ ذلك الوقت نظرا لأهميتها في توفير النقد الأجنبي، وزيادة معدلات نمو الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه أيضا تطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، إلا أن تطور حصيلة الصادرات غير النفطية شهد تذبذب طيلة هذه السنوات وبقيت نسبتها ضئيلة في إجمالي الصادرات الجزائرية.

ولهذا وجب على السلطات الجزائرية النظر في إستراتجية مستقبلية لترقية صادراتها خارج المحروقات من أجل تحقيق الإندماج بين الإقتصاد الوطني والإقتصاد العالمي.

المطلب الأول: الاجراءات المحفزة لترقية الصادرات خارج المحروقات والعقبات التي تواجهها

في إطار توجه السلطات العمومية الرامي إلى توزيع وتنويع المبادلات التجارية والخروج من التبعية الشبه كلية لمورد النفط، قامت الدولة بإعطاء العديد من الإمتيازات والتحفيزات للمصدرين. هذه التحفيزات تشتمل على تحفيزات تجارية، مالية، جبائية، جمركية....

أولا: الإجراءات الجبائية والجمركية.

يحتل النظام الجبائي والجمركي أهمية بالغة في التأثير على عملية التصدير، لذلك قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من الإجراءات الجبائية والجمركية لرفع فاتورة التصدير غير النفطي في إطار التسهيلات الممنوحة لترقية الصادرات غير النفطية.

1. **الإجرات الجبائية.**

إن الإختلالات التي ميزت الإقتصاد الوطني، خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986 وتراجع معدلات النمو، وتزايد في حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الإقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة مشكلة الفعّالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لإتخاد القرار ومراجعة علاقة الدولة بالإقتصاد.

يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي :الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة[1].

- **الضريبة على الدخل الإجمالي**

لقد أسست الضريبة على الدخل الاجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991 ، وتنص المادة رقم (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:

" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة". وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة وتصاعدية.

- **الضريبةعلى أرباح الشركات.**

إن من أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لس 1988 ، يتمحور في وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة وإخضاعها لمنطق وقواعد السوق، ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة رقم (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:

[1].مراد ناصر،**الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، العدد: 02، 2009، ص: 26

"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 ، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات)."[1].

- **الرسم القيمة المضافة**

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 ،بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات،

إن هذا الرسم وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الإقتصادية والتجارية ، وتتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والإستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الإستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي.

2. الإجراءات الجمركية

لإدارة الجمارك دور بارز في تنظيم وتسيير التجارة الخارجية، بحيث تؤثر الأنظمة الجمركية بشكل فعال في ترقية الصادرات وتنميتها، كما تشجع أيضا على زيادة الانتاج المحلي وزيادة تغلغله في السوق الدولي.

لذلك سعت الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات على إدارة الجمارك بغرض ضمان التوفيق بين التوسع في منح التسهيلات للأعوان الاقتصاديين وتحقيق المراقبة الفعالة وفقا لتعليمات المنظمة العالمية للجمارك.

[1]. نفس المرجع السابق، ص: 27

وقد جاءت هذه الإصلاحات بإستصدار قانون الجمارك 98-10 المؤرخ في 24 أوت 1998، والذي قام بتكليف مصالح الجمارك بمهام جديدة تعني بتوجيه الإقتصاد الوطني وفقا لسياسات الدولة، والعمل على تسهيل المبادلات التجارية وترقية الاستثمار فيإطار الإرتقاء بإدارة الجمارك وجعلها شريكا إقتصاديا فاعلا.

لقد تضمن القانون 91- 90 بتاريخ 27 أفريل1991 المعدل بالمرسوم 91-241 بتاريخ: 20 جويلية 1991 مصادقة الجزائر على الإتفاقية الدولية للنظام المنسق بروكسل 14 جوان 1983[1]، و بالتالي تجسدت التعريفة الجمركية في الجزائر ابتداءا من سنة 1992.

فقد كان لتطور السياسة التعريفية أثر واضح من خلال إنخفاض الضغط الجبائي على التجارة الخارجية بحيث أصبحت:

- نسب الحق الجمركي: 0%، 5 %، 15% ، 30 %
- نسب الرسم على القيمة المضافة: 0%، 07%، 17%.

يضاف الى هذا أنه لا توجد رسوم أو حقوق مطبقة على العملية التصديرية في الجزائر حاليا.

أما بخصوص التسهيلات الجمركية في هذا المجال، نذكر منها: [2]

- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفضل.
- تسهيلات مراقبة البضائع.
- تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم.
- تسهيلات في نمط تحصيل الحقوق والرسوم.

[1] الهيئة العامة للجمارك، قطر، نقلا عن: **http://www.customs.gov.qa/arabic/enactement/customs/tariffs/** ، تاريخ التصفح: 2014/05/09، على الساعة: 15:00

[2]. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010، ص: 110

- تسهيلات في الاجراءات الجمركية.

3. إجراءات ترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي.

تتمثل أهمية هذه الإجراءات في تسهيل إختراق ودخول المنتجات الجزائرية للأسواق الخارجية عن طريق الإستفادة من المزايا التفضيلية للإتفاقيات التجارية سواء التي أبرمتها الجزائر أو الإتفاقيات الجاري التفاوض عليها، وتتمثل أهم هذه الإتفاقيات فيما يلي:

- **إتفاقية التعاون التجاري مع الأردن:** أبرمت هذه الاتفاقية بين الأردن والجزائر سنة 1998، وتنص على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ المحلي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذا تالأثر المماثل للرسوم الجمركية،ويستثنى من هذه الإعفاءات المنتجات الواردة في القائمة السلبية.
- **الاستفادة من النظام العام التفضيلي مع الولايات المتحدة:** انطلاقا من سنة 2004أصبح ثلاثة آلاف منتج جزائري من المنتجات الزراعية والصناعية والحرف اليدوية ذات المنشأ الوطني تتمتع بمعاملة تفضيلية من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية للدخول إلى الأسواق الأمريكية.
- **برنامج دعم الصادرات غير النفطية:**هذا البرنامج ممول بالتعاون بين وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ يقدرب 2 مليون يورو، موجه للمؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أوتلك التي تكتسب مهارة عالية في هذا المجال بصفةعامة.[1].

[1]. قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري"، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013، ص: 72

- **اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي :** لقد استفادت السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري من رخص دخول للسوق الأوربية، ومنحت السلع الزراعية تخفيضات جمركية تتراوح من 20% إلى 100 % حسب كل سلعة .
- **الاتفاقيات الجاري التفاوض عليها.**

1. المفاوضات مع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي: وهذه الدول هي:النيجر، مالي، بوركينافاسو، ساحل العاج، غينيا، السينغال، بنين.
2. إستكمال خطوات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: بغية إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي تقدمت الجزائر بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في جوان 1996 ،حيث يشهد مسار المفاوضاتا لتجارية مرحلته النهائية خاصة بعد الاجتماع التاسع لفوج العمل المكلف بمسار الإنضمام[1].

المطلب الثاني: العقبات التي تواجه ترقية الصادرات غير النفطية في ظل تحرير التجارة الخارجية.

إن تحليل معوقات التي تواجه ترقية الصادرات غير النفطية في ظل تحرير التجارة الخارجية والتعرف عليها، تعتبر من الأمور ذات الأهمية البالغة، حيث تتيح للسلطات إمكانية رسم الاستراتجيات الكفيلة لمجابهة المنافسة الأجنبية، و النفاذ إلى الأسواق.

- **القيود الحمائية:**

تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية عقبة خارجية كبيرة على وجه خاص تتمثل في القيود المفروضة على التجارة الدولية وما لها من تأثير على تنافسية الصادرات الصناعية والزراعية، خاصة ذلك الجزء من الاجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية –حماية غير تعريفية –

[1]. نفس المرجع السابق، ص: 73

- **تحديات المنافسة الخارجية.**

في واقع الأمر إن تحرير التجارة وخفض وإلغاء القيود الجمركية يرتبط بإرتفاع درجة المنافسة الخارجية حيث أصبح المجال أوسع لتنافس المنتجات سواء في السوق المحلى أوالخارجي، لذا إن التحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية والتي تعانى منهاالصادرات غير النفطية خصوصا الصادرات الزراعية[1] عند محاولتها ارتياد

الأسواق الخارجية والتي تضعها في موقف غير متكافئ، حيث تأتى خطورة المنافسة من عدم التكافؤ في السوق الدولية بين المنتجات الجزائرية والمنتجات المماثلة لها من حيث: [2]

- السعر والجودة .
- المنافسة الشديدة داخل الأسواق الخارجية.
- ارتفاع تكلفة نقل المنتجات إلى الأسواق الخارجية.
- ارتفاع درجة الأخطار في الأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: الاستراتجية المستقبلية لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية.

تعد استراتجية ترقية الصادرات مطلبا على درجة من الأهمية لمعظم الدول، نامية كانت أم متقدمة والجزائر على غرار هذه الدول ونتيجة للصدمة النفطية في أواسط الثمانينات، وما ترتب عنها من اضطرابات شديدة في الأسواق العالمية، واختلالات هيكلية في الإقتصاديات التي تعتمد بدرجة أساسية على موارد النفط.

[1]. قاسمي لحضر، **مرجع سابق**، ص: 137

[2]. سعيدي وصاف، محمد قويدر، تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر " الحوافز و العوائق"، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 35/34، 2005، ص: 234

لجأت الجزائر بحكم قدراتها الإقتصادية ذات الوفرة والتنوع. إلى تبني إستراتجية جديدة تستهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات.

إعتمدت هذه الإستراتجيات على عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملية الخوصصة وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر[1].

ومن بين الاجراءات التي تم طرحها من أجل بناء اقتصاد خارج النفط:

- **سياسة سعر الصرف :** قامت السلطات الإقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أفريل 1994 مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بإفتراض وجود مرونة طلب سعرية.

- **تأمين وضمان الصادرات:** فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية[2].

- **تمويل الصادرات:** ويتم من خلال:

  - تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير،أو أثناءالعملية التصديرية.
  - تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات

[1]. عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2013، ص: 103

[2]. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر "الواقع و التحديات"**، في مجلة الباحث، العدد: 01، 2002، ص: 11

➢ **الإطار المؤسساتي :** تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والشركةا لجزائرية للأسواق والمعارض، والصناعة

والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، وكذا المركز الوطني للوثائق الاقتصادية، ثم تحولا بعد ذلك إلى الديوان الجزائري للتنمية التجارة الخارجية في أكتوبر 1996

➢ **إجراءات أخرى:** وتتمثل في:

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات (الجريدةالرسمية رقم 32 ليوم 02 ماي1999).

- الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء ملف وطني للمصدرين على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية ،مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين .

- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه.

- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج لتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر.

- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.

- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير[1].

[1]. نفس المرجع السابق، ص: 12

خلاصة الفصل:

تلعب الصادرات دورا فعالا في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتأثيرها الايجابى على التنمية، باعتبار أن الصادرات آلة النمو في كافة قطاعات الاقتصاد، مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في الدول النامية.

وتشهد الصادرات غير النفطية تطورا تدرجيا خلال العشرة سنوات الأخيرة لكنها بقيت تسجل نسبا هامشية في الصادرات الإجمالية، مما أدى إلى ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في القطاع غيرالنفطي لعدم قدرة الدولة على التصدير من جهة، ومن جهة أخرى التوجه المتزايد نحو الاستيراد من طرف القطاع الخاص والعام بدلا لتوجه للتصدير وإنتاج سلع تصديرية جديدة، وانعكس هذا الوضع على الميزان التجاري في القطاع غيرالنفطي ليسجل حالات عجز دائمة.

وقد سارعت السلطات الجزائرية إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من أجل رفع الصادرات، وذلك من خلال إجراءات واسترتجيات وبرنامج تأهيل للمؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

تعد إستراتجية ترقية الصادرات خارج المحروقات على درجة من الأهمية، نظرا لما يمكن أن تساهم به في توفير النقد الأجنبي، وزيادة حجم نشاط المؤسسات الاقتصادية، والمتوقع في النظام الاقتصادي العالمي.

ولقد أدركت الدول النامية خاصة النفطية ومنها الجزائر أن المراهنة على تصدير منتج واحد، لايحقق لها بكفاءة عالية، أهدافها التنموية، نظرا للإضطرابات التي تهدد إستقرار أسواق النفط العالمية.

ولتجاوز هذه الإشكالية دأبت الجزائر على توفير جملة من التحفيزات والإستراتجيات، لكنها إصطدمت بمجموعة من العقبات.

النتائج:

وبعد دراسات كل ما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- ❖ تعتبر التجارة الخارجية العمود الفقري لاقتصاديات الدول، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحريك عجلة التنمية.
- ❖ إن قطاع التجارة الخارجية الجزائرية مازال عاجزا عن الإنطلاق للمساهمة في تنمية الإقتصاد الجزائري على الرغم من الإجراءات والمراحل التي إنتهجتها الجزائر من أجل تعديل هيكل التجارة الخارجية بسن قوانين تشجع المؤسسات العاملة في مجال التصدير للرفع من قدرتها التنافسية في ظل تحرير التجارة الخارجية.
- ❖ قيام السلطات الجزائرية بعقد إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى إنعاش مفاوضات إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد الصعوبات الكبيرة التي واجهتها، وهذا كله من أجل جعل اقتصادها يندمج بصورة كلية في السوق العالمية.

- ❖ لازالت الصادرات النفطية تهيمن على إجمالي الصادرات، وتعتبر المحروقات موردا هاما ورئيسيا لإيرادات ومداخيل الدولة.
- ❖ لم تشهد الصادرات الغير نفطية أي تحسن يذكر خلال سنوات الدراسة (1963-2013) حيث أنها لم تتجاوز 3 % من إجمالي الصادرات في أحسن الظروف.

المقترحات:

بالرجوع إلى النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:

- ❖ ضرورة منح السلطات الجزائرية مزيدا من الإهتمام للمنتجات غير نفطية والتي تمتاز فيها بميزة نسبية وتنافسية.
- ❖ ضرورة التطبيق الفعلى لعملية التصدير من طرف القائمين على هذه العملية في الدولة.
- ❖ إستفادة السلطات الجزائرية من تجارب الدول التي إعتمدت ترقية صادراتها (التحول للتصدير)
- ❖ وجوب إهتمام الدولة الجزائرية بالمنتجات الغير النفطية التي تتميز بالكم والنوع ومن أمثلة ذلك التمور (دقلة نور).
- ❖ وضع الجزائر لإستراتجية تعيد تأهيل المؤسسات الاقتصادية (خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة في السوق العالمية.
- ❖ العمل على الإنضمام إلى التكتلات الإقتصادية الإقليمية للإستفادة من ميزات التكتل من خلال إعادة بعث إتحاد المغرب العربي، وإقامة مناطق حرة للتصدير.

أولا: الكتب

1. الجمل جمال جويدان، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.

2. الجيلاني عجة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

3. الحويش ياسر، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

4. الزوكة محمد خميس، **جغرافية التجارة الدولية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

5. السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

6. السيد عاطف، **الجات والعالم الثالث "دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

7. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، الأردن، 2011.

8. الصقار فؤاد محمد، **جغرافية التجارة الدولية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

9. الصوص شريف علي، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

10. القصاص جلال جويدة، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2010.

11. أبو حرب عثمان ، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

12. أبو شرار علي عبد الفتاح، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

13. بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

14. رهبان عبد الرؤوف، **جغرافية التجارة الدولية**، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2004.

15. زكي أمين هجير عدنان، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

16. سعيد مطر موسى وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

17. عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

18. عبد العزيز محمد، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 2000.

19. عفيفي حاتم سامي، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

20. عدون ناصر دادي، محمد متناوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003.

21. علي ابراهيم محمد محمد، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

22. فريد مصطفى أحمد، **الاقتصاد النقدي والدول**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009

23. غنيم أحمد فاروق، **حول تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2004.

24. قابل محمد صفوت، **منظمة التجارة العالمة وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

25. محمد أحمد السريتي السيد، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

26. يونس محمود، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. بن ديب عبد الرشيد ، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية " حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003.

2. بن ساحة مصطفى، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، المركز الجامعي بغرداية، 2011.

3. بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004.

4. بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2012/2011.

5. حفاف وليد، **اصلاحات ازالة القيود غير التعريفية و آثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2009.

6. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2013.

7. زيرومي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2011/2010.

8. شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة" 1989–2004"**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006.

9. شيلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2011/2010.

10. قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2014/2013.

11. مولحسان أيات الله ، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية " دراسة حالة الجزائر– مصر**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010.

ثالثا: الملتقيات والمداخلات

1. قويدري محمد، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، عنابة، 2002.

رابعا: مجلات علمية

1. بطاهر علي، **سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر**، في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، دون ذكر السنة.
2. بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، 2005
3. بن عبد العزيز سفيان، **دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 61-62، 2013.
4. سعيدي وصاف، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر "الواقع والتحديات"**، في مجلة الباحث، العدد: 01، 2002
5. سعيدي وصاف، قويدر محمد، **تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر " الحوافز والعوائق"**، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 35/34، 2005.
6. قويدري محمد، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، في مجلة الباحث، العدد: 01، جامعة ورقلة، 2002.
7. ناصر مراد، **تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد: 02، سوريا، 2009

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1. http://www.customs.gov.
2. http://www.onefd.edu.dz
3. www.douane.dz.
4. www.ONS.dz.

5. www.CNIS.dz

سادسا: المراسيم والقوانين

1. القانون 16/90 المؤرخ في 7 أوت 1990، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 1990/08/15، المتضمنة للنظام الخاص بعمل تجار الجملة و الوكلاء.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث	13
02-01	نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو	15
03-01	تفسير نظرية الميزة النسبية	15
04-01	نظرية هكشتر أولين في التجارة الخارجية	24
01-02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1963-1971)	55
02-02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1972-1989).	57
03-02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1990-2005)	61
04-02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2006-2013)	64
01-03	تطور صادرات الخمور	83
02-03	التوزيع السلعي للصادرات خلال المرحلة (1963 / 1970)	84
03-03	تطور الصادرات حسب المناطق الجغرافية	85
04-03	تطور التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة 1971 – 1989	87
05-03	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية للفترة 1990-2011	89
06-03	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (1963-1971)	92
07-03	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (1972م-1989م)	94
08-03	تطورالصادرات خارج المحروقات للفترة (1990-2005)	97
09-03	تطورالصادرات خارج المحروقات للفترة (2006-2013)	99

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1963-1971)	56
02-02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1972-1989)	58
03-02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1990-2005)	62
04-02	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2006- 2013)	65
01-03	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (1963-1971)	93
02-03	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (1972-1989)	95
03-03	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (1990-2005)	98
04-03	تطور الصادرات الجزائرية للفترة خارج المحروقات (2006-2013)	100

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات.	الصفحة
المقدمة.	أ-ح
الإشكالية. التساؤلات. الفرضيات. أهمية البحث. أهداف البحث. منهج البحث. الدراسات السابقة. هيكل البحث.	
الفصل الأول: الاطار النظري لتحرير التجارة الخارجية.	50-01
تمهيد.	02
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية و النظريات المفسرة لها.	33-03
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية العالمية و العوامل المؤثرة فيها.	06-03
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية العالمية والعوامل المؤثرة فيها.	11-06
الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية العالمية في ظل التطورات الإقتصادية الحديثة.	09-06
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.	11-10
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.	33-12
الفرع الأول: النظرية الكلاسكية.	18-12

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسكية.	26-19
الفرع الثالث: الإتجاهات الحديثة في الجارة الخارجية.	33-27
المبحث الثاني: السياسات التجارية بين الحرية و التقييد.	39-34
المطلب الأول: السياسات التجارية في ظل مذهب التقييد.	36-34
المطلب الثاني: السياسات التجارية في ظل مذهب الحرية.	39-37
المبحث الثالث: ماهية تحرير التجارة الخارجية.	50-40
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتحرير التجارة الخارجية و القوانين التي تقوم عليها.	45-40
الفرع الأول: الخلفية التاريخية لتحرير التجارة الخارجية.	42-40
الفرع الثاني: قوانين تحرير التجارة الخارجية.	45-43
المطلب الثاني: آثار تحرير التجارة الخارجية.	49-46
الفرع الأول:الآثار السلبية.	47-46
الفرع الثاني: الآثار الإيجابية.	49-48
خلاصة الفصل.	50
الفصل الثاني: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر قبل و بعد تحرير التجارة الخارجية.	73-51
تمهيد.	52
المبحث الأول: واقع الصادرات في الجزائر قبل تحرير التجارة الخارجية.	58-53
المطلب الأول: واقع الصادرات الجزائرية للفترة (1963-1971).	55-53
المطلب الثاني: واقع الصادرات الجزائرية للفترة (1972-1989).	58-56
المبحث الثاني: واقع الصادرات في الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية.	65-59

المطلب الأول: واقع الصادرات الجزائرية للفترة (1990-2005).	62-59
المطلب الثاني: واقع الصادرات الجزائرية للفترة (2006-2013).	65-62
المبحث الثالث: مكانة الصادرات خارج المحروقات من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.	72-66
المطلب الأول: برنامج التعديل الهيكلي.	68-67
المطلب الثاني: **برنامج الإنعاش الاقتصادي.**	69-68
المطلب الثالث: الصادرات خارج المحروقات في إطار الإصلاحات الاقتصادية.	72-69
خلاصة الفصل.	73
الفصل الثالث: دراسة حالة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و تأثيرها على نسبة الصادرات خارج المحروقات.	109-74
تمهيد.	75
المبحث الأول: سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و التركيب السلعي لصادراتها خارج المحروقات.	89-76
المطلب الأول: : سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.	81-76
المطلب الثاني:التركيب السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات.	89-81
المبحث الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات قبل و بعد تحرير التجارة الخارجية.	99-90
المطلب الأول: تطور الصادرات خارج المحروقات قبل تحرير التجارة الخارجية للفترة (1963م-1989م).	94-90
الفرع الأول: تطور الصادرات خارج المحروقات الخارجية للفترة (1963م-1971م).	92-90
الفرع الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات الخارجية للفترة (1972م-1989م).	94-93
المطلب الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات قبل تحرير التجارة الخارجية	99-95

للفترة(1990م-2013م).	
الفرع الأول: تطور الصادرات خارج المحروقات الخارجية للفترة (1990م-2005م).	97-95
الفرع الثاني: تطور الصادرات خارج المحروقات الخارجية للفترة (2006م-2013م).	99-98
المبحث الثالث: الاجراءات المحفزة لترقية الصادرات خارج المحروقات و العقبات التي تواجهها والاستراتجية المستقبلية لترقيتها في ظل تحرير التجارة الخارجية.	108-100
المطلب الأول: الاجراءات المحفزة لترقية صادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية.	105-100
المطلب الثاني: العقبات التي تواجه ترقية صادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية.	106-105
المطلب الثالث: الاستراتجية المستقبلية لترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل تحرير التجارة الخارجية.	108-106
خلاصة الفصل.	109
الخاتمة.	112-111
قائمة المراجع.	118-114
قائمة الجداول.	120
قئمة الأشكال.	122
فهرس المحتويات.	127-124